شكر وعرفان:

بسم الله و الصلاة والسلام على المصطفى

و خير السلام على أصحابه و أزواجه الشرفاء .

نشكر الله المعطي المنان الواحد المستعان الذي جعل لنا السعي

سهلا فأضاء لنا الطريق وأمدنا بإرادة العمل والتوفيق فقدمناه متواضعا ميسورا

فنحمده سبحانه ولا نحصي عليه ثناءا.

اتقدم بالشكر الى:

إلى المشاعل المضيئة المعلقة في دربنا الدراسي والتي انارت لنا بصائرنا وعقولنا من أول مراحل الدراسة الى يومنا هذا .

واخص الذكر بجزيل الشكر و فائق الإحترام و التقدير إلى من أنار درب بحثي من خلال نصائحه وإرشاداته الأستاذ: لحسن دردوري.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد على إنجاز هذا البحث وإنجاز مسعاه.

الى كل طلبة السنة الثانية تخصص مالية واقتصاد دولي.

الى كل من يحمل نبراس العلم ليضيئ به سبيل

العلم.....

إهـــداء

إلى الحبيب المصطفى ونور الهدى محمد صلى الله عليه وسلم.

- إلى منبع الحنان والعطاء وأغلى ما في الوجود،إلى التي وضعت الجنة تحت أقدامها,إلى إبتسامة وجودي وحلمي الجميل الذي لا ينتهي " أمـي" الغالية أطال الله في عمرها.
- إلى الذي تحـمل مشقة وأعباء دراستي ولم يبخل علي يوما بنصائحه, إلى أول من منحني قلما للكتابة فكتبت به خطوات دربي " أبـي" الغالي أطال الله في عمره.
- إلى من يخاطبهم الفؤاد قبل اللسان إلى من رفعوا قدري وشدوا أزري إلى سندي في الدنيا إخوتي الأعزاء: حنان , وليد , راضية , علي ,نجم الدين , الكتكوت الصغير وائل .
- إلى من جمعتني بهم الحياة بفرحها وأحزانها صديقاتاتي الغاليات: بدرة , امال , هاجر , فطيمة , اروى, خليدة , نسرين , خديجة,رانية ,صبرينة ,خلود, دنيا .
- وإلى من وسعهم قلبي،و جمعهم بي القدر و ذكرهم ليساني ولكن نسيهم ولم يكتبهم قلمي ،وإسم كل واحد منهم باقي في ذاكرتي.

أهدي ثمرة جهدي.

س. لمياء

ملخص الدراسة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من مستوى التشغيل والقدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية وتحقيق التنمية، إذ عملت الجزائر على اتخاذ العديد من الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين بهدف توفير البيئة الملائمة لجذب هذه الاستثمارات والاستفادة من منافعها. كما قامت بتقديم العديد من الضمانات، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ووكالات تسهر على تطبيق هذه القوانين والتشريعات بهدف الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.

تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في الوقوف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودورها في التقليل من البطالة خلال الفترة (2000-2014). وتوصلت الدراسة إلى مدى مساهمة هذا النوع من الاستثمارات في امتصاص البطالة بخلق فرص عمل خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، مناخ الاستثمار،مناصب الشغل.

Résumé :

L' investissement étranger direct constitue une des plus importantes sources de capitaux ayant connu un fort développement et ce , en considération de l'important rôle vital qu' il joue en matière d'offre des opportunités d'emploi et de développement des capacités productives dans les économies des Etats , ainsi que dans la hausse de la croissance .

Ainsi, l'Etat Algérien a pris les mesures nécessaires en mettant en place un dispositif législatif et réglementaire adéquat en vue d'assurer l'environnement le plus favorable pour attirer ces investissements et bénéficier des avantages qu'ils génèrent.

L'Etat Algérien a également fourni de nombreuses garanties aux investisseurs , comme ,il a procédé a la création de structures et d'agences appelées à veiller à l'application des lois et des réglementations en la matière tout en œuvrant à hisser au plus haut niveau les capacités concurrentielles de l'économie algérienne.

La présente étude se propose de montrer la situation et le réalité des investissements directs étrangers en Algérie ainsi que leur rôle dans la résorption du chômage durant la période (2000-2014) .

A travers cette étude apparait le degré de contribution de ce type d'investissement dans la création d'opportunités d'emploi durant la période étudiée .

Mots-clés : investissement direct étranger, chômage, climat de l'investissement , poste de travail.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	.I
شكر وتقدير	.II
ملخص الدراسة باللغة العربية	.III
ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	.IV
فهرس المحتويات	.V
قائمة الجداول	.VI
قائمة الأشكال	.VII
مقدمة	أ-هـ
الإشكالية البحث	أ
فرضيات الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
دوافع اختيار الموضوع	ج
المنهج المعتمد في البحث	ج
الدراسات السابقة	د
خطة وهيكل البحث	هـ
الفصل الأول: أساسيات حول الاستثمار الاجنبي المباشر	**30-2**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	3-5
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	6-7
المطلب الثالث : اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	7-9
المبحث الثاني :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	**9**

المطلب الاول :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	9-10
المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر	10-13
المطلب الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	13-18
المبحث الثالث :نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر آثاره ومخاطره	**18**
المطلب الاول :النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر	18-23
المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	23-26
المطلب الثالث :مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	27-29
خلاصة:	**30**
الفصل الثاني: آليات تخفيض البطالة بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر	**32-55**
تمهيد	**32**
المبحث الأول : ماهية البطالة	33
المطلب الأول :تعريف البطالة	33-34
المطلب الثاني :أنواع البطالة	34-36
المطلب الثالث: قياس البطالة	36-37
المبحث الثاني :النظريات المفسرة للبطالة، آثارها وآليات علاجها	**37**
المطلب الأول :النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة	37-44
المطلب الثاني :الآثار المترتبة على مشكلة البطالة	44-45
المطلب الثالث :آليات علاج البطالة	45-49
المبحث الثالث: أهم علاقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على البطالة	**49**
المطلب الاول: دور الخوصصة في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر	49-50
المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات	50-52
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة	52-54
خلاصة:	**55**

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسه على البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2014)	**57-93**
تمهيد	**57**
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**58**
المطلب الأول :مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)	**58-66**
المطلب الثاني :العلاقات الخارجية في اطار ترقية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	**66-67**
المطلب الثالث :معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**68-70**
المبحث الثاني :واقع ظاهرة البطالة في الجزائر	**70**
المطلب الأول :أسباب البطالة في الجزائر ومميزاتها	**70-71**
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	**71-73**
المطلب الثالث :اجراءات مكافحة البطالة في الجزائر	**74-76**
المبحث الثالث :علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	**77**
المطلب الأول : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة(2000-2014)	**77-79**
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)	**80-87**
المطلب الثالث : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب الاقاليم المستثمرة خلال الفترة(2000-2014)	**87-92**
خلاصة	**93**
الخاتمة	**95**
نتائج اختبار الفرضيات	**95**
نتائج البحث	**95**
التوصيات	**96**

آفاق الدراسة	97
قائمة المراجع والمصادر	99

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2014)	72
(2-3)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	78
(3-3)	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	80
(4-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب القطاع القانوني خلال (2002-2014)	83
(5-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2014)	85
(6-3)	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة(2002-2014)	88
(7-3)	عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	90

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	دورة حياة المنتوج الدولي	21
(1-3)	منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2014)	73
(2-3)	منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000- 2014)	79
(3-3)	أعمدة بيانية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2002-2014)	81
(4-3)	دائرة نسبية تبين تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب القطاع القانوني خلال (2002-2014)	84
(5-3)	أعمدة بيانية تبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2014)	86
(6-3)	أعمدة بيانية لتقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2002-2014).	89
(7-3)	دائرة نسبية تبين العمالة المتوفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية في الجزائر خلال الفترة(2002-2014)	91

المقدمة العامة

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

في إطار عولمة إقتصادية واسعة الأبعاد، تسعى الكثير من البلدان النامية إلى بناء قاعدة إقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، و لتحقيق ذلك كان عليها أن تعمل على جلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية.

و لقد أثبت الإستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية ،حيث أنه يعتبر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ،ومؤشر على إنفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية،اضافة الى سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وإنفتاح الأسواق وزيادة حجم تدفقات المالية.

أدى التزايد السكاني الذي يشهده العالم، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية خاصة تحقيق النمو الاقتصادي ،ومحاربة البطالة، وتوفير الخدمات الصحية، والسعي عموما وراء تحقيق التنمية المستدامة بجميع جوانبها، كان لزاما على الدول زيادة الاستثمارات وخلق المزيد من مناصب الشغل، بالإضافة إلى الحاجة إلى ضخ قدر هائل من رؤوس الأموال من مختلف المصادر،إذ تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها، وبالتالي فإن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه المؤسسات على العمالة تكمن في قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، والأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار والاستثمار.

والجزائر إحدى الدول النامية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من للظفر بمزاياه،من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، وتقديم العديد من الإمتيازات المالية والتمويلية من شأنها أن تساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها من أجل تحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني ،وجعلها أكثر إستقرار والتي من أبرزها خفض مستوى البطالة التي تعتبر أخطر مشكل إقتصادي .

I. الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح إشكالية التالية :

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل بالجزائر؟

إن التساؤل السابق يقودنا إلى طرح أسئلة فرعية تندرج تحت الإشكالية الرئيسية، وتتمثل هذه الأسئلة في:

- ما هو الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف تفسر ظاهرة البطالة وما هي الآثار المترتبة عنها؟

– هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر ؟

II. الفرضيات:

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى صدق محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو الآتي:

–**الفرضية الأولى** : يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدولة المضيفة وهذا بالمقارنة إلى التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي.

–**الفرضية الثانية** : تعتبر البطالة عائق اقتصادي واجتماعي يجب تحليلها وتفسيرها.

–**الفرضية الثالثة** : يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر.

III. أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

–عرض وتقديم الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون.

–إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص نسبة البطالة في الجزائر.

–التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر، والتطرق إلى واقع مشكلة البطالة.

–ومحاولة الوصول إلى سبل علاجها في الجزائر خلال الفترة الممتدة(2000–2014) .

IV. أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من العناصر التالية:

–إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة المثلى في تغطية العجز التمويلي بالدول النامية مقارنة مع التدفقات الأخرى.

–أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الساحة العالمية، ألا وهي مشكلة البطالة.

–بسبب العولمة والتطورات التكنولوجية، يجب أن تكون الدول في الوقت الحاضر أكثر قدرة على المنافسة، وممكن لهذا النوع من البحوث أن يساهم في دفع المهتمين إلى المطالبة والمساهمة في البناء بشكل أسرع وأفضل لاقتصاديات الدول النامية من أجل القضاء على مشكلة البطالة.

V. دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات أدت إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- محاولة تعميق المعارف الذاتية حول الموضوع لما يشكله من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتطورة والمتخلفة على حد سواء، لأن بلوغ مستويات التقدم والرقي، يكمن في استغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة بشكل أمثل.
- معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تطوير القطاع الاقتصادي و زيادة معدلات النمو والرفع من مستويات التشغيل.
- ارتباط هذا الموضوع بالتخصص الذي ندرس فيه.

VI. صعوبات البحث:

- ضيق الوقت حيث تواجه صعوبة في تسييره بأفضل شكل.

VII. منهج المعتمد في البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يركز على وصف وتحليل الظواهر الاقتصادية وهذا في معالجة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حظيت بإهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ،وكذلك الإطار النظري للبطالة كمشكلة اقتصادية يعاني منها اقتصاد كل الدول باختلاف أنظمتها ودرجة تقدمها.

VIII. تحت اطار البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بجوانب الموضوع تم تحديد إطار زماني ومكاني ،فقد حددت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2014 لأن معظم الإحصائيات المصرح بها والمتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة الصادرة عن بعض الهيئات الرسمية تنتهي في سنة 2014.

كما تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الجزائر كونها من الدول النامية التي تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الظفر بالمزايا التي يتيحها، وفي مقدمتها امتصاص البطالة.

IX. الدراسات السابقة:

- تحظى ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات وذلك للدور الهام الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في دعم نمو اقتصاديات الدول المضيفة وفي الجزائر هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ونذكر منها:

الدراسة الأولى : ساعد بوراوي،"**الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر–تونس–المغرب)** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2008/2007.

–وتوصلت الدراسة إلى أن الحوافز الممنوحة في الدول المغاربية لم تسهم في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها ليست من المحددات الرئيسية المتحكمة في قرارات الاستثمار.

الدراسة الثانية : بقاط حنان،"**نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ1994**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2006.

– وتوصلت الدراسة إلى الاختلاف في قياس معدلات البطالة من دولة الى اخرى.

الدراسة الثالثة : فارس فضيل ،" **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائرو مصرو المملكة العربية السعودية**" ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)،قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

– وتوصلت الدراسة إلى أن اكتساب التكنولوجيا وتحقيق فرص العمالة هو عامل لتدعيم الاستثمار المحلي وهي فوائد لا يمكن تحقيقها بالجوء الى القروض الخارجية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها خصت لمعالجة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2014/2000، من حيث تسليط الضوء على انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، من خلال خلق مناصب شغل من شأنها استيعاب القوى المعطلة والراغبة فعلا بالعمل.

X. خطة وهيكل البحث:

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة في بحثنا هذا، وبغية تحقيق الأهداف المسطرة في دراستنا ارتأينا تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: حيث عالج هذا الفصل الاطار النظري حول الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالتطرق إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر،أما المبحث الثاني تناولنا من خلاله أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته ،والمبحث الثالث نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر،آثاره ومخاطره.

الفصل الثاني: تحت عنوان آليات تخفيض البطالة بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث المبحث الأول ماهية البطالة، أما المبحث الثاني خصص للنظريات المفسرة للبطالة، آثارها وآليات علاجها،أما المبحث الثالث فخصص لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة.

الفصل الثالث: تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسه على البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين (2000-2014) ، حيث تضمن المبحث الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،أما المبحث الثاني فتضمن واقع البطالة في الجزائر ،أما المبحث الثالث فتضمن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالبطالة في الجزائر خلال (2000-2014).

الفصل الأول :

الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

تحتاج التنمية الاقتصادية في أية دولة، خاصة في الدول النامية إلى رؤوس أموال ضخمة لبعثها وهذا لا يتوفر إلا عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة من خارج الحدود ممثلة في الاستثمارات الأجنبية، لاسيما في عصرنا الحالي أي عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي، هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على أسواق السلع والخدمات، تحرير التجارة الخارجية، والتكتلات الإقليمية والعالمية، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أشكال هذه الأموال ومما لاشك فيه أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذاب ولتحقيق الأغراض التي تخص تنميتها، غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون لمناخ الاستثمار تأثير كبيرا على جلب الاستثمار الأجنبي في المدى الطويل ،ويعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي لنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد ،ويساهم الاستثمار كذلك في نقل التقنيات الجديدة والمهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة، غير انه لا يمكن أن يتجاهل أحد منا أن هذه المنافع التي تعود على الدول النامية من جراء جذب هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها بدون أي تكلفة. ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى:

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

المبحث الثالث: نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطره

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال الاستثمار الدولي ولقد تنامى الاهتمام به نظرا للمزايا العديدة التي يحملها معه للاقتصاديات المضيفة، ونسعى من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادياتها وتحقيق تنمية اقتصادية، خاصة مع ما شهده العالم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

لقد تعددت التعاريف حول مصطلح الاستثمار،فمنها ماهو اقتصادي ومنها ماهو قانوني وفيمايلي نقوم بسرد بصفة وجيزة مختلف هذه المفاهيم :

أولا : التعريف الاقتصادي للاستثمار

لا يعد الاستثمار مفهوما جديدا فهو مفهوم اقتصادي، تناوله عدد كبير من الاقتصاديين بالتعريف، فندرج البعض منها[1]:

1) يعرف الإستثمار : على أنه" تلك العمليات التي يقوم بها أحد أطراف النشاط الاقتصادي والتي تتمثل في خلق رأس مال أو زيادة حجم الموجود منه بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل"

2) يعرف كذلك :على أنه" ذلك التيار من الإنفاق الاستثماري، الذي يقوم به المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي، على شراء تكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها(آلات ومعدات وتجهيزات فنية وعقارات واستصلاح الأراضي الزراعية)، وزيادة المخزون (مواد أولية، سلع وسيطة، سلع نهائية) خلال فترة زمنية محددة[2]"

3) ويعرف ايضا : على انه "تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة الازمة لعمليات السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة وتجديدها"[3] .

---

[1]-إبراهيم متولي حسن المغربي،"**دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة**"، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2011 ، ص26.

[2]-محمد مروان السمان،وآخرون،"**مبادئ التحليل الاقتصادي" الجزئي و الكلي**"، دار الثقافة،الأردن، 2009 ، ص210.

[3]-حسين عمر،" **المدخل الى دراسة علم الاقتصاد : الاستثمار و العولمة**"، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع،مصر،2000،ص37.

4) يعرف الاستثمار : أيضا بأنه " توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول، بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر،ومن ثم يقوم الاستثمار على أربعة مقومات، هي(**الموارد المتاحة، المستثمر،الأصول ،أغراض المستثمر،الإضافة إلى الثروة المتراكمة)**

ثانيا : تعريف المشرع الجزائري للاستثمار

ورد في هذا الصدد العديد من التعريفات لفقها القانون حيث عرف الاستثمار على أنه:

"انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي وبما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة "

وعرف كذلك ب " يفهم من عبارة استثمار عمل أو ترف لمدة معين من أجل التطوير نشاط اقتصادي سواء كان العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية أو في شكل قروض "

وبصدور القانون01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001، تناولت المادة الأولى والثانية منه تعريف الاستثمار وأزالت اللبس والغموض بشأنه، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه :

" يشمل كل الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذالك الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات والرخصة[1] "

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية استقطبت اهتمام العديد من الاقتصاديين ،والمنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية، نذكرها فيما يلي:

أولا : تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

"فقد اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت"[2].

ثانيا : تعريف المنظمة العالمية للتجارة

"الإستثمار الأجنبي المباشر في أدبيات المنظمة العالمية للتجارة، يسمح باجراء التبادل بين السلع والخدمات على المستوى الدولي اي يساعد على تنمية التجارة الدولية، كما يعمل على تنشيطها، ولكن لا يمكن أن يحل محل صادرات الدولة"[3].

---

[1]-المرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 1990/12/22 ,المتضمن المصادقة على اتفاقية " **تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي**" الموقعة 1990/07/23 , **الجريدة الرسمية** رقم06 .

[2]-جميلة الجوزي،"**أسس الاقتصاد الدولي**" **النظريات و الممارسات**"، دار أسامة،الجزائر ، 2013 ، ص228.

[3]-عبد الكريم كاكي،"**الاستثمار الاجنبي المباشر و التنافسية الدولية**"، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2013 ،ص21.

ثالثا : تعريف صندوق النقد الدولي

" يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر،وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[1].

رابعا : تعريف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

" ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي ،في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، غير التي ينتمي إلى جنسيتها[2]".

خامسا: تعريف البنك الفرنسي(la banque de France)

يعرف البنك الفرنسي الإستثمار الأجنبي المباشر بالعناصر التالية:

-ملك بالخارج لوحدة انتاجية لها استقلالية قانونية أو فرع .

-تملك نسبة كبيرة من رأس مال الوحدة الإنتاجية تعطى للمستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة، المساهمة تساوي أو أكثر من10%.

-القروض والتسبيقات قصيرة الأجل تقد للشركة من طرف المستثمر،بمجرد تكون الرابطة بين المقر الرئيسي للشركة الأم والفرع [3].

ومن التعارف السابقة يكون بإمكاننا صياغة **تعريف شامل للاستثمار الاجنبي المباشر** "وهو انه اقامة مشروع استثماري بتكوين مؤسسة اعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة ،وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى مع امكانية تملك حق الادارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الاجنبية،اضافة الى حق ملكية المؤسسة"

---

[1]-عبد المجيد قدي ،"**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية وتقييمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص251.

[2]-محمد قويدري،"**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف(الجزائر) ، أيام 18 / 17 افريل 2006 ، ص286.

[3]- karim khaddouj ,**l'impact des investissements directs étrangers (IDE) sur la croissanse** viiéme journées internationales d'études jean monnet , faculté des sciences juridiques, economiques et sociales, université mohammed v souissi, rabat, maroc, mercredi 4 et juin, 2008,p5.

المطلب الثاني : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من الأشكال الأخرى من الاستثمارات الدولية والتي نذكرها فيمايلي[1] :

أولا : إنخفاض درجة التقلب

1) إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا رجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.

ثانيا: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر

1) يتجه الاستثمار الدولي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر وفي حالة تساوي المعدلين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح واحتمالات التدخل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد.

2) تتجه الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنبا لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة في الدول المتقدمة.

كما نجد أن هناك العديد من الخصائص الأخرى التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر منها :

-معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق حركة رؤوس الأموال الوافدة من الخارج.

-من خصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها تكمل الادخار المحلي وترفع من حجمه وتوجه التوجيه الأمثل لخدمة الدورة الاقتصادية.

-تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيمة تمويل دولية فعالة بديل عن المديونية كما أنها تكمل التمويل الذاتي " المصادر الذاتية " للدولة من أجل الإنفاق العام.

-ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقوانين الضريبية وارتفاع معدل التضخم و تغير قيمة العملة.

-يتصف الاستثمار الاجنبي المباشر بالتغير،حيث يتميز بتحركاته بحثا عن الربح ،وبذلك فهو ينتقل الى الدول المضيفة التي يتحقق فيها أعلى عائد صافي حيث توجد التسهيلات والاعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

[1]-عبد الكريم كاكي،**مرجع سابق**، ص ص40,32.

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده [1].

المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات وعليه سنتناول في هذا المطلب أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة فيمايلي:

الفرع الاول: الاستثمار المشترك

كانت آراء بعض الاقتصاديين حول الاستثمار المشترك كما يلي [2]:

-يرى" كولد kolde " أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...الخ.

-ويرى " تيربسترا Tirpistra " أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

-ويرى "ليفنجستون livingston " أنه يعتبر استثمارا مشتركا في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي (سواء كان شركة وطنية قائمة أو ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا.

ونجد أن للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا عديدة بالنسبة للدول المضيفة نذكر منها :

-الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته في زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية .

-خلق فرص جديدة للعمل ومايرتبط بها من منافع .

-تنمية قدرات المديرين الوطنين وخلق علاقات تكامل إقتصادية رأسمالية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة[3].

-وبالتالي فالاستثمار المشترك هو إتفاق طويل الأجل بين طرفين استثمار أحدهما وطني والاخر أجنبي

---

[1]-ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2010 ، ص ص103-104.

[2]-أبو قحف عبد السلام،"**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2003،ص ص16،15.

[3]-أبو قحف عبد السلام،" **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، الجامعة الجديدة، الاسكندارية ،2003،ص482.

والطرف الوطني هنا يكون إما قطاعا خاصا أو قطاعا عاما، ومشاركة الطرف الأجنبي هنا تأخذ عدة أشكال ،سواء في شكل مالي أو خبرة ومعرفة أو عمل أو تكنولوجيا أو تقديم معلومات أو تقديم السوق[1] .

الفرع الثاني : الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

وتتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة و التحكم في هذه النشاطات ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، والشكل الموالي يبين الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا مسارات واختيارات الشركات المتعددة الجنسيات لغزو الأسواق العالمية.

ونجد أن له مزايا عديدة بالنسبة للدول المضيفة نذكر منها :

-هذا النوع يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدول المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى .

-زيادة حجم تدفقات رأس النقد – رأس المال الأجنبي- الى الدول المضيفة.

-خلق فرص العمالة المباشرة والغير مباشرة سواء في المراحل المبدئية أم في مراحل التشغيل.

-المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تميل عادة الى الكبر أو الضخامة في الحجم اذا قورنت بالمشروعات المشتركة[2].

الفرع الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من أن المستثمر الأجنبي في هذا الشكل من الاستثمار يكون مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار كما أنه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه إلا أنه يفضل هذا الشكل من الاستثمار لأنه يستخدمه كوسيلة للتعرف على وقياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على تناول هذا الشكل دون غيره يرجع إلى عدة اسباب من أهمها شيوع استخدامه وفعاليته في تسهيل مهمة الشركة متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج كما أن هذا الشكل يوفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدول المضيفة[3].

---

[1]- عبد المجيد عبد المطلب،" **العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها وتداعياتها** " ،الدار الجامعية الاسكندارية (مصر) ، 2006، ص184.

[2]- أبو قحف عبد السلام،" **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، مرجع سابق، ص484.

[3]- أبو قحف عبد السلام،"**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مرجع سابق،ص ص 20-21.

الفرع الرابع : الاستثمار في المناطق الحرة

تكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير .

الفرع الخامس : الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي، وقد اكتسبت ذلك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج وتسويق كميات معتبرة من السلع والخدمات عبر أسواق متعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة وتتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي كما تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر،وقد ازداد دورها هذا مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سيمت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير،حيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد فيها[1].

المبحث الثاني :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة، وعلى ضوء ذلك سنحاول من خلال هذا المبحث ابراز أهميته و دوافعه ومحدداته.

المطلب الأول :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى أمثال المنح والإعانات والقروض، بكثير من المزايا نجمل أهمها في النقاط التالية[2]:

---

[1]-أحمد زغدار،"**الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**"، مجلة الباحث، العدد3 ، 2004 ص160.

[2]-محمد سارة ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة اورا سكوم**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص قانون الاعمال(غير منشورة) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص ص12-13 .

أولا: مبدئيا لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية، من سلامة المشروع الذي يستثمر فيه.

ثانيا: مبدئيا لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي، آما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل تمويلا في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.

ثالثا: مبدئيا تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوافرات الاقتصادية التي تدفع جرأة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها.

رابعا: تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج، وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي إنشاء معاهدة لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة.

خامسا: كما أنها تساهم في إنشاء مجالات لإصلاح وصيانة الآلات، فضلا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاآتهم للمستثمرين الأجانب، كذلك يمكن أن تساهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية. وينسب للاستثمارات الأجنبية الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد أما بالنسبة للجزائر فإن الهدف الرئيسي لاستقبال الاستثمار الأجنبي وتحضير أرضية قانونية ملائمة له، هو جلب التكنولوجيا الحديثة نظرا لما لها من أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، و على هذا الأساس سنلاحظ أن المجال الثاني الذي يتم الاستثمار فيه بعد المحروقات هو المواصلات السلكية واللاسلكية.

المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين دوافع الاستثمار الأجنبي بالنسبة للبلد المضيف والمستثمر الأجنبي، ويمكن أن نوضح هذه الدوافع وفقا لوجهة نظر كل الطرف في الآتي:

الفرع الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر البلد المضيف

إن أغلب الدول لاسيما النامية منها تسعى لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تراها مناسبة و تخدم أوضاعها الاقتصادية ومن أهمها ما يأتي[1] :

[1]- محمد فاضل العبيدي،" **البيئة الاستثمارية** "،مكتبة المجتمع العربي، الأردن،2012، ص ص40-43.

أولا : معالجة فجوة الموارد

يعتمد النمو الاقتصادي بالدرجة الأساس على الاستثمارات الجديدة وكفاءة توزيعها وهذه الاستثمارات تعتمد على حجم المدخرات فإن كانت الدولة تعاني العجز في تلك المدخرات ستلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية.

إن فجوة الموارد قد تأخذ شكلين:

- ✓ الشكل الأول :الفجوة الادخارية عندما تكون الاستثمارات الأجنبية تفوق إمكانات التمويل المحلية ،وتقاس بالفرق بين معدل الاستثمارات المخططة والمطلوبة ومعدل الادخار القومي في هذه الحالة يتم معالجة هذه الفجوة بالاعتماد الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ أما الشكل الثاني: فجوة الموارد وأيضا تسمى فجوة الصرف الأجنبي والتي تحدث حتى لو كانت المدخرات المحلية تساوي الاستثمارات المخططة ولكن هذه المدخرات قد لا تضمن إمكانية تحويلها إلى عملات أجنبية لشراء الآلات والمعدات من الدول المتقدمة وقدرة الاقتصاد الوطني لا تساعد لتسديد قيمة الاستيراد من السلع والخدمات الإنتاجية المستوردة فلابد من اللجوء في مثل هذه الحالة إلى التمويل الخارجي وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة الصادرات وتخفيض الاستيراد من السلع الاستهلاكية.

ثانيا : نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة

إن الاستثمار الأجنبي لا يعني مجرد توفير عملات أجنبية تساهم في التمويل فقط بل هو آلات ومعدات على أرقى الأساليب الفنية وأحدث التطورات التكنولوجيا إذ يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 بأن مجال صناعة الاتصالات مثلا ساهم عند دخوله أسواق البلدان النامية في تخفيض عقبة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما ساهم بنقل التكنولوجيا غير المادية أيضا والتي تشمل المعرفة الفنية والممارسات التنظيمية والإدارية إلى الدول المضيفة.

ثالثا : خلق فرص عمل

تعاني الدول النامية من قصور في استخدام كامل القدرات البشرية إذ توجد معدلات مرتفعة للبطالة الإجبارية والمقنعة وأغلب المعالجات تتم بتدابير خلق وظائف في القطاع العام وهذه معالجة غير جذرية، لاسيما في الدول العربية التي تعاني من مشكلة البطالة.

أما في حالة وجود الاستثمار الأجنبي فسيخلق فرص عمل لأولئك العاطلين علاوة على ذلك سيساهم عمله في زيادة التعليم والمهارة وهذا ما يقدم وظائف حقيقية مهمة في الاقتصاد الوطني تساهم في تحسين المعرفة بالإدارة والمهارات وزيادة الإنتاجية.

رابعا: زيادة رأس المال

الاستثمار الأجنبي يساهم في زيادة عرضي رأس المال محليا وزيادة النمو قد يولد آثارا ايجابية تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة والخبرة وأن معظم الاستثمارات الأجنبية تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أو وسيطة وبعضها يسعى للحصول على الموارد.

خامسا : يساهم في تنويع الصادرات

إن أغلب الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية لاسيما الدول النفطية وتكون أسعارها عرضة للتقلبات، أي أن اقتصادياتها أحادية الجانب، أما الاستثمار الأجنبي فيساهم في خلق صناعات متنوعة مثلا تصنيع السلع التي تعتمد على المشتقات النفطية و كذلك السمع التي تعتمد على القطن كمادة أولية ويمكن إقامة المصانع لإنتاج الملابس والمنتوجات الأخرى بدلا من تصدير القطن و الصوف كمادة أولية، وهذا ما يساهم في زيادة الدخل القومي ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات وتوفير السلع للمستهلك بأسعار منخفضة.

الفرع الثاني : دوافع من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

توجد مجموعة من الأسباب تشكل بمجموعها دوافع للشركات الأجنبية في التوسع باستثماراتها وتغزو الأسواق العالمية عابرة الحدود الجغرافية وأهم هذه الدوافع ما يأتي[1]:

أولا : عوامل السوق

يعد اتساع الأسواق ونموها من العوامل الرئيسة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية وأن لكل سوق مؤشراته ومن هذه المؤشرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو السكان اللذان يعكسان القوة الشرائية التي تحدد مستوى الطلب الكمي على السلع والخدمات المنتجة وكلما كانت هذه المؤشرات مشجعة أدت إلى أن تصبح عاملا مسببا لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تعاني من ضيق أسواقها في الدول الأم لتعدد الشركات وخضوعها للمنافسة.

ثانيا :حوافز التجارة

تفرض الدول المضيفة إجراءات حمائية للشركات الأجنبية من أجل اجتذابها ومن هذه الإجراءات سياسة الحماية الجمركية التي تحد من استيراد السلع المماثلة لتلك التي تنتجها تلك الشركات فضلا عن منحها امتيازات وإعفاءات ضريبية مثل ضريبة الدخل وتحويل الأرباح وغيرها، ولما تمتاز به هذه الشركات من إمكانات مادية وتكنولوجية، كل هذه الظروف وغيرها تجعل من الشركات الأجنبية شركات احتكارية وتتمتع بقدرات الإنتاج الكبير وتنويع السلع من حيث الجودة ولها القدرة المالية في تخصيص مبالغ ضخمة في مجالات البحث

[1]- محمد فاضل العبيدي،**المرجع السابق**,ص ص48,46.

والتطوير مما يجعلها شركة احتكارية بدلا من خضوعها للمنافسة في بلدها الأم هذه الصفة الاحتكارية تمكنها من تعظيم الأرباح كونيا المسيطرة على السوق.

ثالثا :عوامل الكلفة

من دوافع المستثمر الأجنبي هي تخفيض التكاليف قدر الإمكان من أجل الحصول على أعلى الأرباح ومن العوامل التي تساهم في تخفيض التكاليف هي:

- ✓ البحث عن الموارد :تسعى الشركات الأجنبية إلى البحث عن الموارد الطبيعية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول المضيفة وأهم هذه الموارد هي الموارد الطبيعية كالنفط والغاز.
- ✓ البحث عن الأيدي العاملة الرخيصة :تتصف العديد من الصناعات بأنها كثيفة العمل أي تحتاج إلى أيدي عاملة رخيصة الأجر وأغلب الدول النامية تعاني من البطالة هذا ما يشجع المستثمر الأجنبي في تحديد موقع المشروع الاستثماري الذي تكون فيه أجور العمل منخفضة، فضلا عن ذلك انعدام أو ضعف التنظيمات النقابية التي تتدخل في تحديد أجور العاملين ويعد ذلك سببا إضافيا في انخفاض أجور العمل.
- ✓ عوامل النقل :تعد عوامل النقل سببا في ارتفاع التكاليف إذا ما صنعت السمع في الخارج أما إذا قام المستثمر الأجنبي بتصنيعها داخل حدود الدولة المضيفة سيساهم في تخفيض كلف النقل والذي يؤدي إلى انخفاض التكاليف الكلية وزيادة الأرباح.
- ✓ البحث عن الكفاءة : إن الدافع للاستثمارات الأجنبية هو كفاءة الإنتاج وتتم هذه الكفاءة بتدنية التكاليف وتعظيم الأرباح وتحسين نوعية المنتج وهذه الأهداف تتحقق من خلال إمكانية الشركات الأجنبية ولما تمتاز به من مزايا احتكارية تستطيع مواجهة الشركات المحلية.

المطلب الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

إن قدرة الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر مقومات محددة في الدول المضيفة، وتعتبر هذه المقومات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تختلف من دولة لأخرى ،وذلك وفقا لاختلاف ظروفها الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الفرع الأول : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناءا على محددات منها[1] :

أولا : معدل العائد على الإستثمار

القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الإستثمار الأجنبي في الخارج ،إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية كغير تجارية، مع أخذ المحددات الخاصة بمناخ الاستثمار، كالقدرة التنافسية في الاعتبار عند إتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

وتشير أحد الدراسات حول تحليل إستجابة أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر لتقلبات العوائد المختلفة، إلى أن المشرعات الاستثمارية ذات العوائد المتقلبة تكلف أكثر عرضة للتأجيل، وتخلص إلى أن الغالبية العظمى من الشركات تأخذ في الاعتبار عوامل المخاطرة في تحديد الاتجاهات إستثماراتها الأجنبية ومداها، مما يفسر أن الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العائدات الإستثمارية في الدولة المضيفة، تعتبر محددات مهمة لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا.

كما أوضحت إحدى الدراسات عام 1999 حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من إدخالها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية.

ثالثا : التسويق

يلعب التسويق دورا هما في الإستثمار الدولي بصفة عامة ،إذ يساعد المؤسسات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك المؤسسات امكانيات تسويقية عالية و متطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.

[1]-فريد احمد قبلان،"**الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات" د راسة مقارنة**" (كوريا-الجنوبية-ماليزيا-المكسيك- مصر-الاردن-تونس-البحرين)،دار النهضة العربية، القاهرة، 2008 ، ص 12 .

رابعا : تكاليف الإنتاج

يمثل إنخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجهما الضخم للاستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم، وبما يعكس ذلك في تخفيض تكاليف الانتاج.

خامسا : التكنولوجيا

يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيرتها من الشركات الأجنبية الصغيرة، نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، حيث تتحكم شركات الدول الصناعية المتقدمة في التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة ،والتي تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق[1].

الفرع الثاني : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم

ما كان سائدا هو تفضيل الدول المتقدمة سيطرتها على الدول الضعيفة ذات المواد الطبيعية، أو المواقع الاستراتيجية عسكريا إذا تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية التحررية، ولجأت إلى إستعمار من نوع آخر ذو طابع اقتصادي في صورة المؤسسات المتعددة الجنسيات، ويمكن أن نوجز أهم المحددات للبلد الأم في[2] :

- رغبة البلد الأم في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي .
- رغبتها في خلق فرص عمل لعملها خارج حدودها.
- نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والإجتماعية حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها وبالتالي يسهل إحتواءها.
- فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية.
- تحقيق عائد لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم.
- تقوم المؤسسات متعددة الجنسيات بالإستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الإقتراض أو المساعدات حتى تتم عمليات الاستيراد والتصدير منها.
- معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار.

[1]- فريد احمد قبلان، **مرجع سابق** ص15.

[2]- عبد الكريم كاكي، **مرجع سابق** ص ص, 65-66.

الفرع الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة

لإنسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة، يجب أو تتوفر بيئتها على العناصر التالية[1]:

أولا : المحددات السياسية

تلعب المحددات السياسية دورا لا يمكن الإستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، ويأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي، ذلك أن الإستقرار السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية كما يعكسه ذلك على استقرار للإستثمارات الأجنبية كاحتمالات نموها، وعلى العكس فان عدم الاستقرار سوف ينعكس على الإستثمارات الأجنبية سلبيا .

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية، طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الإستثمارات والبلد المستورد لها، كذلك الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية.

كذلك فالنظام السياسي الذي تنتجه الدولة يكون له تأثير على إتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني كالأجنبي، وتتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق، والالتزام بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان مما يشجعه ذلك على إستثمار أمواله في تلك الدولة.

ثانيا : المحددات التشريعية والتنظيمية

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الإستثمار الاجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الإستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها :

– وجود قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح كالإستقرار والشفافية، وعد التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الإرتباط، كأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.

– وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسه .

–نزع الملكية وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفردية.

–وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين كالتعاقدات وحل المنازعات، التي تنشأ بين المستثمر كالدولة المضيفة بكفاءة عالية؛ وتؤثر أيضا البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر،نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل، أو زيادة درجة التيقن بالنسبة

[1]– مبروك نزيه عبد المقصود ،" **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص90.

للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الاداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية وتبسيط قواعد الموافقة على الإستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة أدى إلى جذب الإستثمار كالعكس صحيحوكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق، وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الإستثمار[1] .

ثالثا : المحددات الاقتصادية

1) حجم السوق:

يعتبر حجم السوق للبلد المضيف أحد محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فاذا كان هذا السوق كبير و نشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الاستثمارت الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاه ،أملا في تحقيق أقصى عائد كالعكس صحيح[2].

2) سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود بيئة إقتصادية كلية مرحبة بالإستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الإستثمار بصفة عامة، والإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلا عن إهتمامات بتحرير الاقتصاد ،كالانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الإستثمار[3] .

3) درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي:

حيث يميل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الإقتصاديات المفتوحة، وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة ،واتجاه الإقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود قيود على حركة التبادل الدولي التجاري، وعلى حركة عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق(عناصر الإنتاج)، بما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فانه يهتم بالكفاءة الاقتصادية، و بعيدا من فرض القيود[4].

---

[1]- مبروك نزيه عبد المقصود ،" **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** "، ص91.

[2]- عبد الكريم كاكي, **مرجع سابق** ,ص70.

[3]- حسب الله محمد أميرة، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة "تركيا، كوريا الجنوبية، مصر**"، الدار الجامعية ، مصر، 2005،ص37.

[4]- مبروك نزيه عبد المقصود ، **مرجع سابق** ، ص ص 87-88.

4) تعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي و الجهوي و الدولي:

إن الدول النامية تعزز قدرتها على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البيئية بالتكتلات الإقليمية والجهوية، مما يعزز فرص الاستثمارات البيئية التي تؤد بدورها إلى دفع التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، وكذا تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، طمعا في حماية السوق المشتركة بينها، وطلبا للفرص المتاحة فيها.

5) القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد الوطني أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعما للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح ،ولعل هذا يرجع الى أن ازدياد المركز التنافسي معناه إزدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية و امتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الإستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي.

6) القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني :

إن توفر الموارد الطبيعية وبإسعار مناسبة وبكفاءة عالية لا يكفي وحده لتبرير تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، إذ لابد أن يتكامل مع العوامل السابقة من أوضاع سياسية مستقرة وأداء اقتصادي ومالي سليم، وقوانين وتشريعات ملائمة، لتحقيق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

المبحث الثالث : نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر آثاره ومخاطره

إن نجاح أي شركة يتوقف على مجموعة من المتغيرات والموارد المالية والإدارية والتكنولوجية إضافة إلى ذلك توافق هذه المتغيرات مع البيئة التي تنشا فيها الشركات، ومع افتراض وجود هذا التوافق على المستوى المحلي ونجاحه لا يستلزم تحقيقه على المستوى الخارجي أي في الأسواق الدولية، حيث نجد في الواقع العملي إن النجاح الذي تحققه شركات متعددة الجنسيات في الدول الأم، قد لا تحققه بنفس الفعالية على مستوى سوق الدول المضيفة، وهذا راجع إلى التباين في المتغيرات البيئية في الدول الأم والدول المضيفة لهذه الشركات و لهذا سوف نحاول في هذا المبحث تناول بعض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تدفع شركات الأجنبية بالاستثمار في الدول الأخرى.

المطلب الاول : النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر

لم يتفق الاقتصاديين على تفسير واحد للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لتشعبه وتعقد ظواهره واختلاف التفسيرات التقليدية والحديثة له.

[1]-عبد الرزاق حمد حسين الجبوري , "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**",دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع, عمان ,2013,ص 74.

الفرع الأول : نظرية عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة ,بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية...الخ، إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار والقيام بالعمليات الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة ،كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي ،وفي هذا الشأن يرى **هود وينج** انه"في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية ،فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق ،كما أن السلع /الخدمات المقدمة(النواتج) ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق."

ويتفق كل من **باري وكيفر** مع **هودوينج** في هذا الصدد فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيراتها الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة [1].

الفرع الثاني: نظرية الحماية

نتيجة للانتقادات التي وجهة لإفتراضيات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات وشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

يقصد بالحماية " الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في الأسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة[2]" ،وعليه يمكن القول أن الطريقة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج، بالاعتماد على قدرتها في حماية أنشطتها

[1]-عبد السلام أبو قحف ," **اقتصاديات الاستثمار الدولي**" ,المكتب العربي الحديث ,الإسكندرية ,الطبعة الثانية , 1991 ,ص72.

[2]-فليح حسن خلف ," **التمويل الدولي**, " مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ,عمان , 2004 ,ص18.

الخاصة مثلا: ابتكاراتها الحديثة ومجالات الإنتاج أو التسويقية، ولكي تضمن عدم تسربها يستلزم عليها القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل الشركة الأم، أو بين الشركة الأم والفروع في الدول المضيفة وذلك منعا لتسرب المعلومات والحد من التقليد وحماية الاختراعات الجديدة لأطول فترة ممكنة وبالتالي عدم ممارستها عبر الأسواق مباشرة.

ويرى هود وينج ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أوالخبرة أو الاختراعات...الخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات الدول المضيفة وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة,يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لإستثمارتها بالأساليب المتاحة الآن التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم وهذا من خلال مواثيق متفق عليها و التي يقوم على تنفيذها منظمات دولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة ومنه يمكن القول أنه لا يوجد مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها حيث بهذه الإجراءات أصبحت تقلل من الضوابط والسياسات الحكومية للدول المضيفة[1].

الفرع الثالث: نظرية دورة حياة المنتج

تحاول هذه النظرية إيجاد تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على الخصوص والدول المتقدمة على العموم، وتبين أيضا دوافع هذه الشركات في هذه الاستثمارات الأجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم.

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها **ريمون فارنون** على أن المنتوج له دورة حياة يمر بها والتي تمر بأربع مراحل رئيسية متتابعة وهي [1]: مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور.ففي المرحلة الأولى ومن أجل تقديم المنتوج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث و التطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة ولذلك يجب إنتاج هذا المنتوج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة، باعتبار أن كل ما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه، ومنه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال وبالتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي وبفضل المعلومة المرتدة من هذه الأسواق يتم العمل على تطوير والتحسين في هذا المنتج ،حيث تكون هذه التعديلات في مرحلة النمو وتدريجيا يصل إلى مرحلة النضج، حيث تستطيع الشركة في هذه المرحلة تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردودية الاستثمار الدولي،و يتم في مرحلة النضج

[1]-أبو قحف عبد السلام ,"**نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية** ", مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001 , ص62.

تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج ويزداد الطلب عليه,ومنه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة[1].

وهذه الدورة تتضمن أربعة مراحل رئيسية، ولتوضيح ذلك جليا نستعين بالشكل الأتي:

الشكل (1-1) دورة حياة المنتوج الدولي

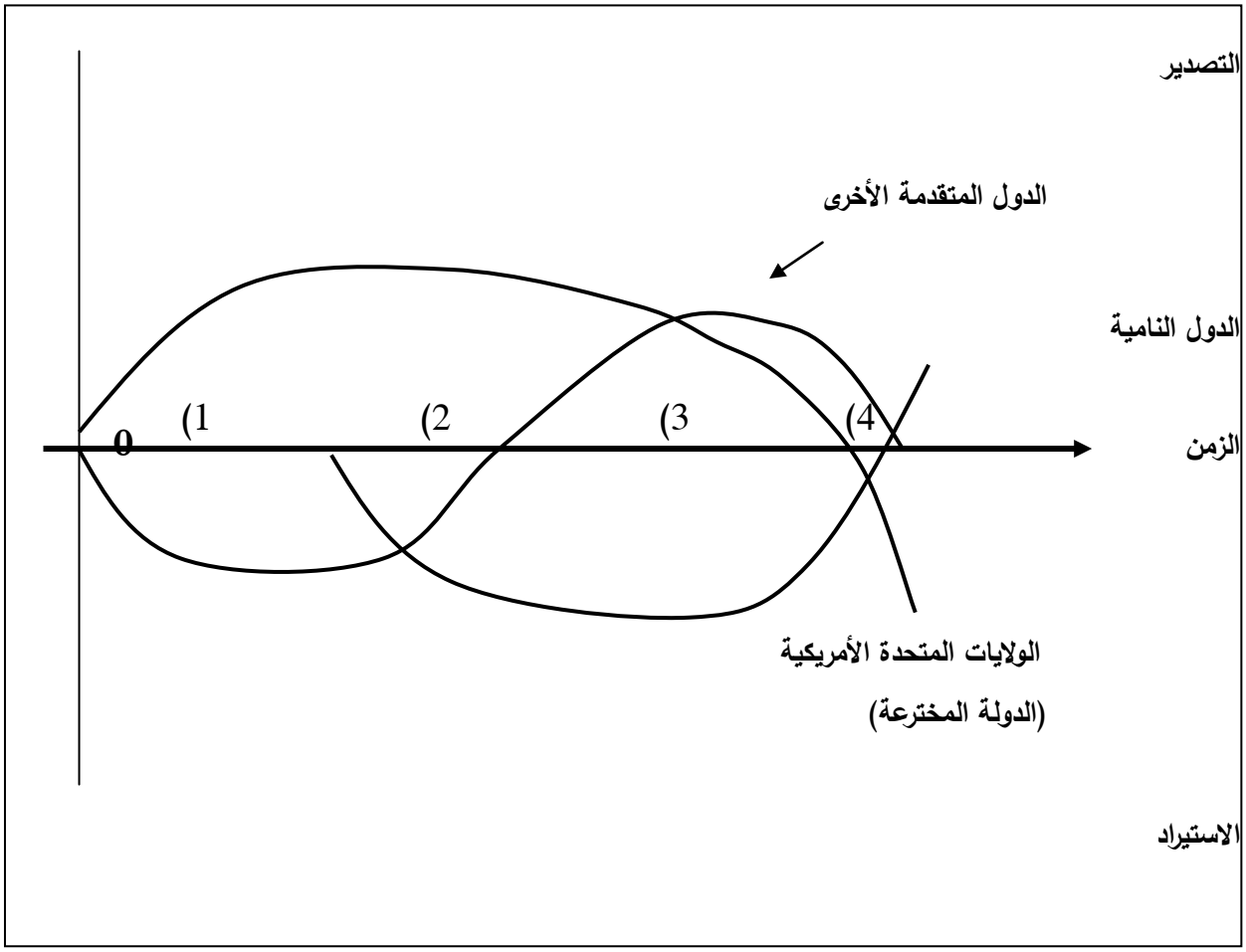

المصدر: عبد السلام أبو قحف , " **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**" ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003, ص 401.

بالنظر إلى الشكل أعلاه تتّضح لدينا ثلاث نقاط أساسية و هي:

النقطة الأولى: هناك ثلاثة منحنيات لنفس المنتوج تخص على التوالي: الدولة المخترعة-الولايات المتحدة الأمريكية-، الدول المتقدمة الأخرى، و أخيرا الدول النامية.

[1]-فارس فضيل ،" **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائرو مصرو المملكة العربية السعودية**" ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)،قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،مارس2004،ص ص72-73 .

النقطة الثانية: تسجل هناك منحنيات فوق خط الزمن (الخط الأفقي) والتي تبرّر قيام الدول المختلفة بالتصدير إلى الخارج، في حين هناك منحنيات أخرى أدنى نفس الخط فهي تبرّر قيام نفس الدول بالاستيراد، مع تسجيل التغير في اتجاه هذه المنحنيات كدليل لانتقال الابتكارات و الاختراعات ومن ثم الاستثمارات بين مختلف هذه الدول.

النقطة الثالثة: نسجل هناك أربعة مراحل رئيسية:

- فالمرحلة الأولى: هي مرحلة الابتكار (الميلاد):أين نجد الدولة المخترعة و هي الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع تتمتّع بشروط الابتكار من الموارد البشرية المؤهلة، تكنولوجيا عالية، طلب فعّال، نفقات لازمة للبحث والتطوير، اتساع السوق الداخلي، كلها شروط تمكّنها من ابتكار منتوج جديد، حيث بعدها يتم تسويقه داخليا عن طريق مختلف وسائل الترويج. أما المرحلة الثانية، ففيها تندفع الدولة المخترعة –الشركات المخترعة الأمريكية– إلى التوسّع في الأسواق الدولية ومن تم تعظيم الأرباح في أسرع وقت ممكن، مما ينجم عن ذلك انخفاض في نفقات الإنتاج، وتحكّم هذه الأخيرة في الأسعار التي تسمح لها بتغطية نفقات التسويق وكذلك تحقيق الأرباح وتسمى هذه المرحلة بمرحلة التوسّع الحقيقي.
- وعلى غرار ذلك فان المرحلة الثالثة . مرحلة النضج . تتميّز بما يلي:

التوقف عن استيراد هذا المنتوج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكّنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتوج ومن تم مقدرتها على إنتاجه محليا بحكم أنّها أضحت تمتلكها وتمتلك الإمكانيات في شأن ذلك.

- أما المرحلة الرابعة: فتسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول وفيها يسجل ما يلي:

– الانخفاض البارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة.

– توجّه الدولة المخترعة بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج...الخ.

– تبعا لذلك و بعد تمكّن الدولة المخترعة من تجسيد إمّا التوطّن في الدول النامية أو التنازل عنه عبر منح الترخيص مثلا ومن تم إنتاجه ،الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض التدريجي في صادرات الدول المتقدمة الأخرى ،لكون أنّ الدول النامية التي كانت تستورده تضحى قادرة على إنتاجه محليا.

– إن الدلالة الواضحة من دورة حياة المنتوج هي تبيان كيفية فقدان الميزة الاحتكارية تدريجيا عند اشاعة التكنولوجيا المستخدمة في المنتوج لدى العامة مما يؤدي إلى انتقالها للعالم الخارجي[1].

[1]- فارس فضيل ،**مرجع سابق** ،ص74.

الفرع الرابع : نظرية الموقع

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية (الدولة الأم) ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية...الخ، والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات لشركات متعددة الجنسيات، و يرى **باري** أن هذه النظرية تهتم"بمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها[1]

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للمكانة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الاقتصادي على المستوى الدولي،فإنه من الضروري الاهتمام بهذا النوع من أدوات التمويل الدولية والعمل على زيادة تدفقاته عالميا من أجل تحقيق العديد من المزايا،إلا أن الآثار التي تنجم عن هذه الاستثمارات في دولة معينة لا تكون بالضرورة نفس الآثار التي تظهر في دولة أخرى،لأن هذه النتائج تتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات التي توفرها الدولة المضيفة أو الدولة الأم.

الفرع الأول : الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا عظيم الفائدة بالنسبة للمستثمر الأجنبي أو البلد المضيف، وفيما يلي نعرض لأهم الفوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية على الدول النامية كالتالي[2]:

أولا: المساهمة في تمويل التنمية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر رافدا مهما لمصادر التمويل الأخرى في الدول النامية و يعمل على توفير التقنية والإدارة في هذه الدول،وكلاهما يزيد من إنتاجية رأس المال، كما يمكن من الحصول على تقنية جديدة تساعد على الوصول إلى الأسواق العالمية ويعزز من المنافسة في الأسواق الداخلية، وكل ذلك يضمن تنوعا واسعا في التنظيم والإنتاج والتسويق ويعمل على تسهيل انتقال السلع والخدمات و رأس المال والتقنيات بين الدول.

[1] - عبد السلام أبو قحف ," **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**" ,مرجع سابق ,ص ص402-403.

[2] - عمر هاشم محمد صدقة،"**ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**"،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 ، ص ص 21-23 .

ثانيا: التأثير على الإنتاج والتوظيف

يترتب على الاستثمار الأجنبي إنتاج كميات أكبر ونوعية أجود من السلع والخدمات، فالاستثمار الأجنبي يؤثر بصورة ايجابية في الإنتاج وزيادة فرص التوظيف، ويؤدي إلى خلق فرص عمل ودخول جديدة، وزيادة في العمالة بسبب تصدير السلع ،ويعمل على تحسين مستوى المعيشة للناس، كما أن رأس المال الأجنبي يعتبر ضرورة اقتصادية لمحة لدفع عجلة التنمية في البلدان النامية، وتوسيع وتطوير قاعدة الإنتاج، كما يلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما في تغيير الهيكل الاقتصادي وتحديثه وزيادة قدرة الاقتصاد المحلي على توليد الدخل والإنتاج وادخال طرق جديدة في الإنتاج واستغلال مصادر جديدة للمواد الأولية والنهوض بالصناعات المحلية وتطويرها.

ثالثا: التأثير على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لإقتصاد كل بلد، كما يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وادارة الاقتصاد الوطني، و يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية، سواء استتبعت دفع نقود أم لا لإقتصاد وطن معين، في فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة فائتة[1] .

ويظهر أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال في الدولة المضيفة، وذلك من خلال لجوء الشركات الأجنبية إلى إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، ومن ناحية أخرى تسهيل الأموال الأجنبية في تزويد البلاد النامية بالصرف الأجنبي اللازم للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية.

رابعا : نقل التكنولوجيا

تقوم الاستثمارات الأجنبية بدور مهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة والعصرية إلى الدول النامية وتدريب الكادر الوطني على استخدامها، إضافة إلى تقديم الخبرة والمعرفة الفنية، ويتم ذلك عن طريق اتفاقات المعونة الفنية بين الدول النامية والدول المتقدمة، كما أن الاستثما رات الخاصة قد تحمل معها مستوى متقدما من التكنولوجيا يمكن الدول النامية من الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا قد يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،وذلك عندما ترخص الشركات الأجنبية لمشركات المحلية باستخدام التكنولوجيا الخاصة بها، أو بصورة غير مباشرة من خلال التعاملات المشتركة (المشروعات المشتركة) بين الشركات الأجنبية والمحلية.

[1]- محمد دويدار، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**، مؤسسة الثقافة . الجامعية، بدون سنة، ص37 .

إضافة إلى الآثار الايجابية السابقة فإنه يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تحقق آثارا أخرى في الدول النامية ،وذلك كالآتي:

- ❖ يترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية دعم قطاع التصدير في الدول النامية وخلق أسواق جديدة للتصدير وزيادة الصادرات ، مما يؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري للدول النامية.
- ❖ تدريب العمالة و زيادة دخلها، حيث أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة تساعد في إيجاد فرص جديدة للعمالة بين أبناء الدول المضيفة لهذه الاستثمارات، فضلا عن المساهمة في تدريب و تطوير هذه العمالة فنيا.
- ❖ يساهم الاستثمار الأجنبي في تجديد البنية الداخلية للدول المضيفة، وذلك من خلال تفكيك الأوضاع غير المستقرة، فالاستثمار الأجنبي يتجه نحو الدول التي تتعيد بتحقيق أوضاع سياسية واقتصادية وقانونية وادارية شفافة ومستقرة.

الفرع الثاني : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمارات الأجنبية المباشرة سلبيات وعيوب خاصة إذا لم تحسن الدول المضيفة استخدام وتوجيه هذه الاستثمارات نحو الأهداف التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها، وتتمثل الآثار السلبية لهذه الاستثمارات في الآتي[1]:

أولا: التأثير على ميزان المدفوعات

إذا كان الاستثمار الأجنبي يؤثر بصورة ايجابية أولية على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن ذلك التأثير غالبا ما يكون سلبيا وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي:

- ❖ قد يؤدي رأس المال الأجنبي إلى تنمية موارد الدولة المضيفة وازالة العجز في الصرف الأجنبي إلا أنه قد يترتب على ذلك خروج رأ س المال الأجنبي من الدول المضيفة على شكل أرباح وفوائد.
- ❖ قد يؤدي زيادة الدخل إلى الزيادة في استهلاك سلع الصادرات أو زيادة الواردات، وذلك من شأنه زيادة الجانب المدين في ميزان المدفوعات، مما يترتب عليخ حدوث العجز مرة أخرى.

ثانيا: السيطرة على الاقتصاد الوطني

إذا كان من شأن رؤوس الأموال الأجنبية أن تحقق للدول المضيفة بعض المزايا من الناحية الاقتصادية، إلا أن زيادة هذه الأموال قد يؤدي إلى تضخمها وتركزها في أيد قليلة، مما يؤدي إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني ،كما يمكن أن توجه هذه الأموال لتحقيق مصالح متعارضة مع المصالح الوطنية أضرارا بها، وإغراق السوق

[1]- عمر هاشم محمد صدقة، **مرجع السابق** ، ص ص24-24.

بمنتجات صناعية رخيصة لا تقوى الصناعات المحلية على منافستها، مما يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية.

ثالثا: القضاء على الصناعة في الدول النامية

الاستثمارات الأجنبية تجعل الدول النامية تتخصص في إنتاج المواد الخام والمواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية، وهذا التخصص في إنتاج المواد الأولية يؤدي إلى عدم إمكان نشوء صناعة حديثة في الدول النامية ،كما أن الدول المصدرة لرأس المال تتمتع بكافة الفوائد المتحققة من إنتاج المواد الخام والأولية، لما يترتب عليه من تخفيض ثمن تلك المواد من جهة، وحصول تلك الدول على كل ما تحتاج إليه منها من جهة أخرى، في الوقت الذي تقوم فيه الدول المتقدمة باحتكار السلع المصنوعة والتحكم في أثمانها، الأمر الذي يصبح معه معدل التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية.

رابعا : القضاء على المنشآت والسلع المحلية

يمكن للاستثمارات الأجنبية بما لها من قدرة تنافسية قوية أن تؤدي إلى القضاء على المنشآت والسلع المحلية المماثلة وتبعدها عن سوق المنافسة، نتيجة استخدام هذه الاستثمارات لفن إنتاجي وتكنولوجي متطور وكثيف رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في الدول النامية.

خامسا : زيادة أعباء الدول النامية

تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة الأعباء التي تتحملها الدول النامية لجذب هذه الاستثمارات، وتتمثل هذه الأعباء في الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الجمركية، مما يؤدي إلى نقص في الإيرادات الحكومية نتيجة تلك الإعفاءات.

سادسا: التدخل في الشؤون الداخلية

يمكن أن تشكل الاستثمارات الأجنبية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية خطرا وتحديا لسيادة الدول، فقد تتدخل هذه الشركات في الشؤون الداخلية للدول النامية بشكل يعرض الاستقلال السياسي لهذه الدول للخطر ،خاصة إذا ما تعرضت مصالح هذه الشركات للخطر من جراء سياسات الحكومات الوطنية وهناك وقائع كثيرة تثبت استخدام الدول المصدرة لرأس المال لأساليب تهدف إلى فرض إراداتها السياسية على هذا البلد النامي أو ذاك.

المطلب الثالث : مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المخاطر وسنقوم فيما يأتي الإشارة إلى هذه المخاطر:

الفرع الأول : مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

تتمثل هذه المخاطر فيما يلي[1] :

أولا: بمجرد ما يبدأ المستثمر بعملية التسويق الفعلي للمنتجات، يبدأ بتحويل عوائده إلى الخارج على شكل نقد أجنبي وبالتالي استنزاف احتياطات البلد من النقد الأجنبي وبالتالي حدوث عجز في موازين مدفوعات الدول المضيفة على المدى الطويل في حالة الخروج المتواصل للفوائد والأرباح .

ثانيا: أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع الخدمية والاستهلاكية فقط، حيث الربح السريع والوفير، الذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا، ويتفادون الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية والثقيلة.

ثالثا: إن تدخل حكومات الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إدارة الشركات متعددة الجنسيات وتوجيهها لخدمة أهدافها التوسعية، يؤدي إلى خروج هذه الشركات عن سيطرة الدول المضيفة.

رابعا: استنزاف الثروات الوطنية والمواد الأولية للبلد المضيف، فالشركات المتعددة الجنسية تستخدمها بشراهة وكثرة لإنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه ولا تراعي في ذلك الاستعمال العقلاني ولا المحافظة على ثروات الأجيال القادمة خدمة للتنمية المستدامة.

خامسا: مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد وقد تنشأ عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية.

سادسا: التعرض للازمات والهزات الاقتصادية العالمية، لارتباط السوق المحلي بالأسواق الدولية.

سابعا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة يؤدي أولا إلى تراجع واندثار الصناعات المحلية وثانيا إلى موت المنتج المحلي، لأن الاثنين لا يستطيعان منافسة ومقاومة ومقاومة المنتج الأجنبي الذي يتميز بالجودة والنوعية.

ثامنا: بعد تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق المحلي ولإكمال استثماراته فإنه يتعمد إلى الاقتراض من البنوك المحلية وبالتالي يستعمل الإمكانيات المحلية للبلد عوض تدعيم هذه الإمكانيات للبلد من الخارج.

تاسعا: التدخل في القرار السياسي للبلد المضيف، حيث عند انتهائهم من هيمنتهم على الاقتصاد يبدؤون في توجيه القرار السياسي للبلد بما يخدم مصالحه، عن طريق الضغط على حكومات هذه البلدان لتقديم مزيد من التنازلات.

[1]- عبد الكريم كاكي, **مرجع سابق**, ص ص 102,101.

عاشرا: التخوف من فقدان السيطرة على بعض الصناعات الوطنية والحساسة مثل الاتصالات والنقل والتمويل وصناعة السيارات والصناعات البترولية والالكترونيات، بحيث ينظر كثير من أصحاب القرار أنه تبقى هذه الصناعات تحت السيطرة الوطنية.

الفرع الثاني : مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن وراءه الدول القائمة به تتمثل في[1] :

أولا: خطر التضخم

تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

ثانيا: خطر تغيرات سعر الصرف

والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفيا أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

ثالثا: الاستقرار السياسي

الذي يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد كما تبقى أهم تخوفات المستثمر الأجنبي عند مباشرته الاستثمار في الدول المضيفة هي:

- **نزع الملكية** : يذهب البعض إلى تعريف نزع الملكية بأنه " الإجراء الذي تتخذه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة، تحقيقا لدواعي الصالح العام ،بموجب قرار إداري يصدر عن الجهة المختصة " وهو إجراء قد تستعمله الدول المضيفة في أي وقت.
- **المصادرة** : المصادرة إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص وذلك دون أداء أي مقابل.

[1]- عبد الكريم كاكي, **مرجع سابق** ,ص ص 103,105.

كما عرف بعض الفقه المصادرة بأنها أخذ الممتلكات الخاصة من قبل الدولة بدون تعويض، مهما يكن شكل ذلك وبموجب أي اسم ينفذ وهو حق لأي بلد يستعمله متى دعت الضرورة لذلك.

- **التأميم** : يستعمل التأميم في بعض الدول كوسيلة للحصول على ملكية الغير خاصة في الدول ذات التوجه الاشتراكي سابقا .فهو" إجراء يقصد به نقل ملكية مجموعة من الأموال التي تكون في صورة مشروع إلى الأمة، إما بهدف القضاء الشامل على كافة مظاهر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ،تلافيا للاستغلال ويسمى(التأميم الأيديولوجي)، أو لمجرد القضاء على سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد الوطني (التأميم الإصلاحي) وهو غير عملي حاليا منذ انهيار المعسكر الاشتراكي .

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وعلى المدى الطويل ،وتعطى صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

بخصوص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون في أشكال مختلفة وهذه الأشكال هي مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدولة المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية.

كما يجب على الدولة المضيفة العمل على تعظيم المزايا، وتقليص المخاطر التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر،لاعتباره من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، حيث انه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا يمكن أن يؤثر سلبا ،إن لم يحسن التعامل معه.

كما ركزنا أيضا على دوافع شركات الأجنبية وراء هذا الاستثمار،والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي هي في نظرنا مكملة لبعضها البعض وأن كل نظرية قد تناولت جزء أو أجزاء من جوانب هذا الاستثمار ،رغم هذه المميزات فان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لن يتطور بالقدر المطلوب وأن نمو الاستثمار يقتضي إزالة هذه المعوقات واعتماد سياسة استثمارية فعالة.

الفصل الثاني :

آليات تخفيض البطالة بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، ذلك أن العمالة الكاملة مجرد وضع مثالي بعيد المنال، وأن الوضع العادي يكمن في العمالة غير الكاملة.

لقد عرف الأدب الاقتصادي عديدا من أنواع البطالة التي غالبا ما يتزايد حجمها ومعدلاتها عبر الزمن وتكمن الخطورة في زيادة كل من حجم البطالة ومعدلها وآثارها السلبية على الناتج القومي، مع إهدار جزءا متزايدا من رأس المال البشري، هذا فضلا عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية.

ولذا فإن هدف زيادة حجم العمالة ومن ثم التقليل من حجم البطالة ومعدلها يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية في أي مجتمع.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مختلف الجوانب التي يجب على كل واحد منا معرفتها حول هذه الظاهرة من خلال ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول: ماهية البطالة

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة وآثارها وآليات علاجها

المبحث الثالث: أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البطالة

المبحث الأول: ماهية البطالة

تمثل البطالة أعظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي فهي التي تسبب المتاعب والاضطرابات المختلفة للأفراد والحكومات، مما لها من آثار سلبية على النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي على حد سواء لأنها تتسبب في تعكير صفو حياة الأفراد وتثير القلق في المجتمعات فتؤدي إلى زعزعت استقرار الفرد الذي يصطدم بالبطالة .وعليه سنحاول في هذا المبحث التعرف على ظاهرة البطالة من خلال في معناها وأنواعها وكيفية قياسها.

المطلب الأول: تعريف البطالة

يعتبر مصطلح البطالة من المفاهيم المعقدة والمتشابكة والتي تلقى الكثير من الخلاف عند محاولة تعريفها وفي هذا المطلب سنحاول تقديم بعض التعاريف للبطالة للمجموعة من المفكرين الاقتصاديين.

1) تعرف البطالة[1]:على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه ،أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، وبشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

-القدرة على العمل.

-البحث على العمل.

2) كما تعرف: البطالة بأنها "التعطل" التوقف الاجباري لجزء من القوة العاملة في المجتمع ماعلى الرغم من قدرة هذه القوة العامله ورغبتها في العمل والإنتاج[2].

3) كما تعرف أيضا : حسب المكتب الدولي للعمل تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين في إحدى الفئات التالية "[3]:

-**بدون عمل:** أي الذين لا يعملون مقابل أجر.

متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.

-**يبحث عن العمل:** أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

---

[1]-مصطفى سلمان، "**مبادئ الإقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص237.

[2]-هيثم الزغبي،حسن أبو الزيت،"**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الفكر، الأردن، 2000 ، ص14.

[3]-علي عبد الوهاب نجا،" **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الإقتصادي عليها**"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر ،2005، ص05.

-**النوع الأول:** "بدون عمل "ويعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة الإستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذ لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة والبطالة، حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يكون يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.

-**النوع الثاني :** "متاح للعمل " لكي يصف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحًا للعمل يعني أن يكون قادراً ومستعداً للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان) كالطالب الذي يبحث عن العمل المؤقت بالموازاة مع دراسته، على سبيل المثال، كذلك الأفراد غير قادرين على لعمل بسب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية...الخ) ،لأنهم من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة.

- **النوع الثالث:** "يبحث عن العمل" ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل :التسجيل في مكاتب التشغيل نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء....

المطلب الثاني : أنواع البطالة

يمكن تصنيف البطالة إلى ثلاث أنواع رئسية حسب العوامل التي ترتبط بها هي: البطالة الدورية، البطالة الإحتكارية، البطالة الهيكلية، مع تعرض لبعض التقسيمات الأخرى:

الفرع الأول: البطالة الدورية و البطالة الاحتكاكية

يتناول في البطالة الدورية والبطالة الاحتكاكية :

أولا : البطالة الدورية

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية، وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة و تمثل السبب الرئيسي لهذه البطالة في التحول من الازدهار والرواج إلى حالة الركود والكساد[1]، فالبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة[2].

[1]-بن شهرة مدني، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية""**، دار الحامد، الأردن، 2008 ص234.

[2]-الزواوي خالد ، "**البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل""**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004 ،ص19.

ثانيا: البطالة الاحتكاكية

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد بدون عمل يبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة افضل من سابقتها، في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم و مهاراتهم ولكن لم يلتحقوا بها لعدم معرفتهم بهذه الوظائف الشاغرة أو بأماكن وجودها، كما أن البطالة الاحتكاكية تشير إلى فترات الانتظار التي عادة ما تكون قصيرة الاجل بدون عمل بحثا عن وظيفة شاغرة هي موجودة أصلا ولكن لم يتم التعريف عليها بعد[1].

الفرع الثاني : البطالة الهيكلية والبطالة الإجبارية والبطالة الإختيارية

يتناول البطالة الهيكلية والبطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية :

أولا : البطالة الهيكلية

يقصد بالبطالة الهيكلية على أنها" حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي " تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة "[2]، لهذا تسمى أيضاً بالبطالة البنيوية.

ثانيا : البطالة الإجبارية

يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة وهي تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند أجر السائد لكنه لا يجده (العمل)، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره[3].

ثالثا : البطالة الإختيارية

هي" الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، مثل الأغنياء العاطلون ،بعض الفقراء المتسولون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل، لتعودهم على الأجور المرتفعة[4].

الفرع الثالث : البطالة المقنعة والبطالة الموسمية

يتناول في البطالة المقنعة و البطالة الموسمية:

---

[1]- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مقلد رمضان محمد أحمد، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، بدون ذكر دار النشر، مصر، 2004، ص235.

[2]- خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الإقتصاد الكلي بين نظرية والتطبيق**"، دار وائل لنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2002، ص 268.

[3]- محمد علي الليثي، وآخرون ، "**مقدمة في الإقتصاد الكلي**"،دار الجامعية، مصر ،1997،ص 257.

[4]- محمد فوزي أبو السعود، "**مقدمة في الإقتصاد الكلي**"،الدار الجامعية، الإسكندرية،2004، ص222.

أولا : البطالة المقنعة

تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة، وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية حدية تساوي الصفر، غالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي التقليدي أو الوظائف الحكومية، نجد مثلا في مزرعة فلاحية خمسة عمال منهم عاملان قادران على القيام بجميع شؤونها، فنلاحظ أن الثلاثة عمال الباقون هم من ضمن البطالة المقنعة ولكننا لا نستطيع معرفة من هم الثلاثة العاطلون عن العمل[1].

ثانيا : البطالة الموسمية

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادًا كبيرة من العمال مثل الزراعة السياحة، البناء وغيرها، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدربهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد الانتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسًا[2].

المطلب الثالث: قياس البطالة

يهدف معدل البطالة إلى قياس الخمول في سوق العمل وهو عجز سوق العمل عن إستخدام كافة العاملين المتاحين أي (القادرين والمستبعدين)[3].

إذا عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل جهات رسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة حيث:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة القوة العاملة}} \times 100$$

فمعدل البطالة هو عبارة عن وسيلة يتم حسابها أسبوعيا أو شهريا أو سنويا ومصطلح القوى العاملة يشير إلى كافة الأفراد القادرين والراغبين في العمل[4].

- قوة العمل = حجم العمالة (العاملون) + حجم البطالة (العاطلون).
- العاملون: هم الأفراد الذين يعملون أو يزاولون نشاطا معينا سواءا مقابل أجر معين أو لحسابهم الخاص.

---

[1]- مصطفى سلمان، **مرجع سابق**، ص239.

[2]- خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 270.

[3]- دحماني محمد، "**إشكالية_التشغيل في الجزائر محاولة تحليل**"، مذكرة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزئر،2012-2013، ص37.

[4]- خالد وصفي الوزني وآخرون، **مرجع سابق**، ص 256.

– أما العاطلون: فهم الأفراد القادرين عن العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ويجدون فرص عمل متاحة لهم.

– أما الأفراد الذين يتم إستبعادهم من الفئة النشطة:

– الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون سن العمل القانوني وهو 15–16 سنة فما فوق.

– الأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد والمعاش وهو 65 سنة فما فوق.

– الأفراد فوق سن معينة: وهي التي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرض والطلبة.

–الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل: كربات البيوت مثلا فهن لا يطالبن المجتمع بالوظائف.

وتختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي [1]:

– الفئة العمرية المحددة في التعريف وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا.

– الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلا.

– كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، وذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

– تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها ،بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، ودول أخرى، تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للبطالة،آثارها وآليات علاجها

تحتل البطالة مكانة خاصة في تاريخ الفكر الاقتصادي حيث تعددت التفسيرات والحلول المقترحة مع تعدد اراء المفكرين والمدارس لارتباط هذه الظاهرة بالدورة الاقتصادية واتسام هذه الأخيرة بالتقلبات التي تؤثر مباشرة على النشاط الاقتصادي،وعليه وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى النظريات المفسرة للبطالة ومن ثم إلى آثارها وأخيرا الآليات الكفيلة لعلاج البطالة.

المطلب الأول : النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة

تكتسب البطالة أهمية بالغة لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وسنقوم في هذا المطلب بتقديم مجموعة من النظريات المفسرة لظاهرة البطالة :

[1]– محمد السيد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2008 ، ص ص 278 ،279 .

الفرع الأول :النظريات التقليدية

تتمثل النظريات التقليدية فيما يلي:

أولا : النظرية الكلاسيكية

يركز أصحاب المدرسة الكلاسيكية في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية ،وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد كما يرتكز اهتمامي بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، بمعنى أن"كل عرض سلع يخدم الطلب المساوي له"، أوما يسمى بقانون المنافذ ل"**ساي**"[1].

وتأسيسا على قانون **ساي**، فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظف الكامل فهو الوضع العادل والمؤلوف والطبيعي، وأن أي توازن يكون دون مستوى التوظف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر،ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار،واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع[2].

كما تعزى البطالة في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل، وفي حالة وجودها فان آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك ان تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار،وبالتالي رفع مستوى التشغيل خصوصا في ظل التنافس على مناصب العمل و القبول بمستوى الأجور السائدة، ونستنتج من ذلك ان الأجور هي عامل اساسي في آليات سوق العمل، إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل، ولم يستبعد الكلاسيك في تحليلهم من إمكانية حدوث البطالة الاختيارية، لأن العمل يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجورا منخفضة، إلا أن هذا الوضع لا يتلاءم في حالة الكساد أو غيرها من الحالات التي تفرض على المؤسسات إيجاد طريقة لتسويق منتجاتهم .

ولا يتحقق ذلك إلا برفع أجور العمال مما يساعدهم على اقتناء هذه المنتجات، والذي يؤدي إلى إنعاش الدورة الاقتصادية، على أن تكون رفع الأجور عند مستوى معين دون أن يؤثر على مردودية المؤسسات على الاقل في المدى الطويل [3] .

ثانيا : النظرية النيوكلاسيكية

يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص الذي تميز هذه السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور المساواة بين جميع الأفراد

---

[1]- وديع طوروس ،" **الاقتصاد الكلي**"، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، 2010 ، ص204 .

[2]- رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مطابع الرسالة، الكويت،1997، ص167.

[3]- ناصر دادي عدون ، العايب عبد الرحمان، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010، ص ص 20،21 .

وعلمهم التام بأحوال السوق ونبهت إلى وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية، أما فيما يتعلق بالتصور النيوكلاسيكي من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن اقل من ذلك ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظف الكامل، فهذا يعني أن هناك فائضا في سوق العمل، الأمر الذي من شأنه دفع الأجور ،ومن ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض وينطوي ذلم على الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاضا في سعر الفائدة وبالتالي زيادة في الاستثمار والتوظف والدخل ونتيجة لذلك يصير الوضع التوازني النهائي عند مستوى الدخل وسعر الفائدة وهنا تميل البطالة إلى الاختفاء تلقائيا[1].

ثالثا : النظرية الماركسية

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية ونادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي بتفاعل قوى العرض والطلب، وكل بطالة هي ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية.

فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ماهي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجو لا تتساوى وقيمة الإنتاج .

أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور وهو ما يزيد الأزمة تفاقما هو" أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقى بالعمال الى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائية."

وعليه فإن" البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم ."

ويرتبط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل إذ أنهم يحولون دون تخفيض أرباحهم أي أنهم يعوضونه بزيادة إنتاجهم مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور .وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة [2].

رابعا : النظرية الكينزية

بعد أن رفض كينز مقولات الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك فيما يتعلق بأسباب البطالة وسبل علاجها ،حيث أن حالة التوظف الكامل التي ادعى الكلاسيك والنيوكلاسيك بأنها الوضع العادي والمؤلوف للاقتصاد القومي، ليست إلا حالة خاصة جدا، وأن التوازن يمكن أن يتحق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظف

[1]- مدني بن شهرة ، **مرجع سابق** ، ص241.

[2]- وديع طوروس، **مرجع سابق** ، ص ص205 ،206.

الكامل ولقد توصل كينز بأن الطلب الكلي الفعال" الذي هو طلب متوقع "هو الذم يحدد حجم العرض الكلي ،وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظف وبناء عليه فإن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال وعليه فإن زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال ،الذي ينقسم عند كينز إلى طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار.

لقد نظر الكلاسيك معهم النيوكلاسيك إلى مسألة التعادل بين الادخار والاستثمار على أنها مسألة بديهية وتتحقق بصفة تلقائية" طبقا لقانون ساي". حيث نظروا إلى الادخار والاستثمار على أنهما وجهان لعملة واحدة.

الأمر الذي يعني أنهم لم يفرقوا بين طبيعة العوامل التي تتحكم في قرارات المدخرين وتلك التي تتحكم في قرارات المستثمرين ،في حين كينز راح يفرق بين الميل للادخار" ومن ثم الميل للاستهلاك "وبين الميل للاستثمار.

فكلا الميلين عندهم يخضعان لعوامل مختلفة، ومع ذلك فإن كينز يرى أن توازن الدخل القومي يتحقق حينما يتعادل الادخار مع الاستثمار أما إذا حدث العكس فإن توازن الدخل لابد أن يختل وفي حالة افتراض أن حجم الادخار زاد عن حجم الاستثمار فإننا نجد حسب المنطق الكينزي أن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي في هذه الحالة سنجد أن المخزون السلعي في قطاع الأعمال يتزايد عن مستواه الطبيعي، وتتراكم السلع في المحال التجارية، وتنخفض الأسعار ،وتقل لأرباح ،ويقل الناتج وتتزايد الطاقة العاطلة وتحدث بطالة وينخفض مستوى الدخل القومي أما إذا تصورنا الحالة العكسية لما سبق، أي إذا افترضنا أن الاستثمار وان أكبر من الادخار،فإن الوضع العكسي يحدث، فزيادة الاستثمار على الادخار تعني أن الطلب الكلي الفعال سوف يكون أكبر من العرض الكلي، وفي هذه الحالة ينقص المخزون السلعي وتتزايد المبيعات، وترتفع الأسعار والأرباح . فإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة فسوف يلجأ المنتجون لتشغيلها لمواجهة الطلب المتزايد ،فيزيد بذلك حجم الناتج والدخل القوميين، وعليه هذا الانتعاش في الاستثمار يؤدي إلى زيادة في تشغيل عدد العمال وبالتالي تقل البطالة[1] .

خامسا: النظرية النقدية

يعتقد النقديين أنه يوجد معدل بطالة وحيد، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدلات البطالة دون هذا المعدل فإن تلك المحاولة ستقترن بتسريع معدل التضخم بمعنى أنه لن يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها إلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك ان السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب

[1]- رمزي زكي ، **مرجع سابق**، ص ص296 ،299.

أن يتضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة، إلا أن المشكلة هنا هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ماهو معدل البطالة الطبيعي[1].

الفرع الثاني: النظريات الحديثة

لم تعد النظريات التقليدية بمقدورها تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينيات وظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها ولعل أهم هذه النظريات نذكر ما يأتي:

أولا : نظرية رأس المال البشري

من مؤسسيها Shult ، Beher خلال الستينيات وبالتحديد في 1964 إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتي ومؤهاتي، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة. وبالتالي فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها[2].

ثانيا : نظرية البحث عن العمل

طبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة تعد سلوكا اختياريا [3].

وتسعى هذه النظرية بإدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل وإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور فهي تبين صعوبة توفر المعلومات وهذا ما يؤدي بالأفراد السعي من أجل الحصول عليه عاليا نسبيا.

ثالثا : نظرية تجزئة سوق العمل

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد M.Piore " ، " D .B Doernberg في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينيات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع

---

[1]- بقاط حنان، "**نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ"1994**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2006، ص19.

[2]- وديع طوروس، **مرجع سابق** ، ص210.

[3]- عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، "**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10 ، 2012 ، ص178.

والسن والمستوى التعليمي، وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات اخرى[1] .

وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي [2]:

1-السوق الداخلية :تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة كثيقة بالأجور.

2-السوق الخارجية :يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية.

3-السوق الأولية: تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا ،والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية وفي الجزائر فإن قطاع المحروقات لليد العاملة الدائمة يوفر هذا السوق، إذ كان يؤمن وظائف دائمة وبأجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن أصبح يميل في السنوات الأخيرة إلى نهج التوظيف غير الدائم.

4-السوق الثانوية: تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا ، وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار،ومن حيث الجنس ،وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة، التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل،وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية ،مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.

5-السوق الرئيسية : تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة، ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات، فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل إيجابي.

رابعا : نظرية البطالة الهيكلية

ظهرت هذه النظرية لتفسر معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمل لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الأساليب الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال ومهن أخرى[3].

خامسا : نظرية أجر الكفاءة

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور البطالة،ووفقا

[1]-وديع طوروس، **مرجع سابق** ، ص210.

[2]-ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب،**مرجع سابق**، ص33.

[3]-وديع طوروس، **مرجع سابق** ، ص211.

لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية،وبمعنى آخر فإن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال، وينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية[1] .

سادسا : نظرية اختلال التوازن

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي Malinvaud عندما حاول تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات، وتقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار، وهي أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل . ووفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير ،ويرجع الجمود إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل ونتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الأجور أو الأسعار فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم توازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع.

هذه النظرية تعبر عن آلية من آليات توازن الكمية بين عرض العمل والطلب عليه، وهي تدرس العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل لتحليل البطالة، وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة:

-**النوع الأول**" : **البطالة الكلاسيكية** "وسميت البطالة بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن، ويقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل، ويرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال ،مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، وبالتالي عدم زيادة عرض السلع ،وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية وانخفاض أرباح رجال الاعمال.

-**النوع الثاني**" : **البطالة الكينزية** "وسمي هذا النوع من البطالة بهذا الاس نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع مع حالة قصور الطلب الفعال في التحليل الكنزي، وتتميز بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع، في هذه الحالة ترجع البطالة إلى قصور الطلب في سوق السلع، مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون، وبالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها،والجديد في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسيرها من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكنزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي وانما على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

[1]-ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب،**مرجع سابق**، ص34.

إن نظرية الاختلال قدمت تحليلا نظريا لأسباب البطالة المعاصرة، وأوضحت أن البطالة الإجبارية ترجع في الدول الصناعية المتقدمة خاصة إلى سبب أساسي واحد هو انخفاض مستوى الإنتاج، الذي يرجع بدوره إلى انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الأجور وفقا للنظرية الكلاسيكية أو لعدم وجود الطلب الكافي وفقا للنظرية الكنزية [1].

المطلب الثاني :الآثار المترتبة على مشكلة البطالة

يترتب على البطالة العديد من الآثار الضارة بالاقتصاد الكوني، ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى ثلاثة أنواع:

الفرع الاول: الآثار الاقتصادية

-تعتبر البطالة ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا وانتاجهم لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال

فترة البطالة [2] .

-تعني البطالة حالة عد التشغيل الكامل أو عدم التوظيف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن.

-انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني.

-في كثير من الدول _خاصة الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية_ تمنح حكومات هذه الدول إعانات نقدية وعينية للمتعطلين فيها، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت أعداد البطالة في الدولة،وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا يزيد من عجز ميزانية الدولة هذا من جهة ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إيرادات الحكومة من جهة أخرى وهذا أيضا يزيد من عجز ميزانية الدولة[3].

---

[1]-بن طجين محمد عبد الرحمان ، **مرجع سابق** ، ص ص36-38.

[2]-عبد الرحمان يسرى ،" **النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية**"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص220.

[3]-نعمة الله احمد أحمد رمضان نعمة الله وآخرون،"**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص274 ،275.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية ،تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوهه، وعموما نلخص هذه الآثار فيما يلي:

-الشعور بالقلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة[1].

-التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة بالرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء، فهي تشكل الاستقرار الأسري والاجتماعي[2].

-يؤدي انتشار البطالة بين أفراد المجتمع إلى زيادة عدد المتعطلين، وهذا يعني عدم وجود مورد رزق لهم للإنفاق على احتياجاتهم الضرورية والأساسية، وهذا الوضع يؤدي إلى شعورهم باليأس والضياع ويترتب على ذلك الكثير من الانحرافات الخلقية، فتنتشر جرائم السرقة والمخالفات والجنايات وما شابه ذلك[3].

-يفتقد العاطلون عن العمل الى تقديرات الذات ويشعرون بالفشل[4].

الفرع الثالث: الآثار السياسية

إن عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلد ما يؤثر بلا شك على مدى استقرارها السياسي، وتفشي البطالة في بلد ما وزيادة أعداد المتعطلين بها ومع زيادة طول الفترة التي يعاني فيها الأفراد من البطالة، فهذا كله يهدد أمن البلاد اقتصاديا وسياسيا، ففي بعض الدول التي تزداد فيها معدلات البطالة، تعمل بعض الجهات المدمرة والتي تستهدف تدمير اقتصاد البلد،على استقطاب الأفراد الذين في حالة بطالة وتستغل هذا الوضع من أجل تنفيذ مآرب خاصة بها تهدد أمن البلد السياسي[5] .

المطلب الثالث :آليات علاج البطالة

لقد تعددت الآليات المقترحة لمواجهة البطالة بتعدد المدارس والاتجاهات الاقتصادية، ويتوقف التشخيص السليم لسياسات العلاج الملائمة للبطالة على التحديد السليم لأسباب المشكلة، لهذا كلما أمكن تحديد كل نوع من أنواع البطالة بوضوح كلما أمكن من تحديد سياسات ووسائل علاجها، وسيتم عرض بعض الآليات فيما يأتي:

---

[1]-مصطفى سلمان، و آخرون، **مرجع سابق** ، ص 243.

[2]-هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، **مرجع سابق** ، ص 149.

[3]-نعمة الله احمد رمضان،وآخرون، **مرجع سابق** ، ص 275.

[4]-فريدة زيني، نوال شيشة،" **الآثار الاقتصادية للبطالة**"، بدون ذكر عنوان الملتقى، المركز الجامعي خميس مليانة ،بدون ذكر تاريخ الملتقى، ص10.

[5]-نعمة الله احمد رمضان،وآخرون، **مرجع سبق ذكره** ، ص 276.

الفرع الأول :وجهة نظر الخبراء والمنظمات الدولية

على الرغم من اختلال وجهات النظر لعلاج أزمة البطالة فإنها تزداد يوما بعد يوم، الشيء الذي أدَّل ببعض السياسيين والخبراء وبعض المنظمات الدولية إلى اقتراح آليات علاج عاجلة تتلخص في ثلاث مجموعات رئيسية هي:

-الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.

-خفض تكلفة العمل.

-تعديل ظروف سوق العمل .

أولا : الرفع من معدل النمو الاقتصادي

ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، كما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار والتراكم، لأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع في الطلب على القوة العاملة[1].

فكل زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى انتعاش الحركة الاقتصادية ومنه زيادة المشاريع المولدة لفرص العمل.

والشيء الملاحظ في الواقع أفق بالرغم من ارتفاع هذا المعدل في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان..الخ، التي حققت النمو بدون إحداث فرص عمل جديدة وبالتالي فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي وزيادة العمالة قد ضعفت، وعليه فإن مقولة " أن النمو الاقتصادي في حد ذاته سيؤدي تلقائيا إلى علاج مشكلة البطالة وتوسيع فرص العمل وتحسين الأجور "أصبح يعتريها شيء من الشك وعدم اليقين [2].

ثانيا : خفض تكلفة العمل

يرتبط هذا العنصر أساسا بتكاليف الإنتاج، حيث تشكل الأجور الجانب الأساسي منها ،فخفض الأجور يعني تخفيض التكاليف ومنه انخفاض الأسعار،وبالتالي سوف يزداد الطلب على السلع والمنتجات مما يرفع من حجم قيمة المبيعات، الشيء الذي يحفز المستثمرين والمنتجين من الزيادة في مشاريعهم وبالتالي الحاجة إلى المزيد من اليد العاملة، وللوصول الى هذا ينبغي:

-إعادة النظر في نظام الأجور وآلية المفاوضات بين العمال ورجال الأعمال .

-إعادة النظر في الأجور الاجتماعية(مثل إعانات البطالة، التأمين الصحي، الشيخوخة..الخ) ،من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية، الشيء الذي يخفف كلفتها على وكاهل

[1]-رمزي زكي، **مرجع سبق ذكره** ، ص433.

[2]-ناصر دادن عدون، عبد الرحمان العايب، **مرجع سبق ذكره** ، ص246.

المنتجين والأخذ بنظام المشاركة في الأرباح ونوع من الأجور المدفوعة يحصل عليها العامل في نهاية السنة على ضوء الإنتاجية المحققة مما يحفز العامل على زيادة إنتاجيتهم.

والشيء الملاحظ أنَ هذا العنصر يتلاءم مع البطالة الاختيارية فقط، لكن في الواقع أن النسبة الكبيرة من البطالة هي إجبارية، كما أن الأجور ليست هي المتغير الوحيد لعنصر التكلفة، إضافة إلى أنه يجب أن ينظروا إليها ومصدر للدخل لأغلب السكان وبالتالي المصدر الأساسي للطلب المحلي [1].

ثالثا : تعديل ظروف سوق العمل

يرى هؤلاء أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة، ويقترحون في سبيل ذلك عدد ان من المقترحات أهمها[2] :

-تعديل نظام إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي بالشكل الذي يجعل المداخيل التعويضية متوازنة مع الحاجة إلى تحفيز ميول العمال نحو العمل .

-التوسع في سياسات التدريب واعادة التدريب للمتعطلين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتلاءم مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.

-تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع القطاع غير الرسمي، وازالة ما يعترضها من عقبات إدارية حكومية.

-تشجيع المعاش المبكر وتطوير نظم المعلومات المتعلقة بأسواق العمل، وتدويلها بأقل تكلفة ممكنة.

ويظم الاقتراح الذي ينادي بفكرة تقسيم الأعمال أكثر انتشارا ،حيث سيتم بموجبه توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال مما يؤدي إلى :

احتفاظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم واتاحة فرص تشغيل إضافية، ويتحقق هذا الاقتراح من خلال تخفيض ساعات العمل والأجور،فعوض أن يعمل العمال خمسة أيام في الأسبوع فإنه سينخفض أسبوع العمل إلى أربعة أيام مقابل خفض الأجور وبالتالي يمكن تقاسم الأعمال المتاحة لمزيد من العمال.

الفرع الثاني : رؤية الفكر الاقتصادي لعلاج البطالة

أولا :

وفقا للمفهوم الكلاسيكي يمكن تخفيض معدل البطالة الإجبارية بتخفيض الحد الأدنى للأجور لبعض فئات

---

[1]-نجاة مسمش ,فريد بن عبيد،" **البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي و الآثار السلبية لها** "، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبرالاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011 ، ص ص 21 ،22.

[2]-نجاة مسمش ,فريد بن عبيد، **مرجع لسابق**، ص ص 22 ،23.

العمالة بغرض تشجيع المشروعات الخاصة على استخدام مزيد من الأيدي العاملة الرخيصة[1] .

–علاج البطالة الهيكلية لا يأتي إلا بإعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ماهو مطلوب في سوق العمل .

وأحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية في البلدان النامية خريجي المدارس العليا والمعاهد والجامعات الذين لا يؤهلهم تعليمهم للوظائف المطلوب شغلها ،والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي كما تكون علاج البطالة الهيكلية أيضا بتشجيع العمال على ترك المدن التي لا يجدون فيها وظائف متناسبة مع تخصصاتهم أو خبراتهم إلى المدن التي بها أنشطة بحاجة إلى هذه التخصصات أو الخبرات[2] .

– تشجيع فكرة التقاعد المبكر لبعض عناصر الأيدي العاملة و تعويضهم عن ذلك، مما يؤدي لترك فرصة للعناصر الشابة لتأخذ دورها في العملية الإنتاجية، ويقلل من حدة البطالة الرأسية خاصة إذا كانت الأيدي العاملة الجديدة أكثر كفاءة من العناصر القديمة[3] .

ثانيا :

– من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها.

و يمكن أيضا الحد من البطالة الاحتكاكية إذ أمكن للشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لي فعلا، وهذا لا يأتي إلا عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة بشأنها من ذوي الخبرة، ذلك لأنهم إن أخطئوا في اختيار الوظيفة المناسبة أو مرة فإنهم سيتروكنها بعد ذلك يقومون مرة أخرى بالبحث عما يلائمهم[4] .

ثالثا :

– يمكن علاج بطالة قصور الطلب الكلي من خلال إتباع سياسات نقدية ومالية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة.

–أما السياسة النقدية التوسعية فتتمثل في استخدام الأساليب المختلفة لزيادة عرض النقدي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلى وبالتالي تنشيط الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة.

---

[1]–عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد احمد مقلد، **مرجع سابق** ، ص251.

[2]–عبد الرحمان يسرى، **مرجع سابق** ، ص 222.

[3]–عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مقلد رمضان محمد احمد، **مرجع سابق** ، ص 252.

[4]–عبد الرحمان يسرى، **مرجع سابق** ، ص222.

–أما السياسة المالية التوسعية فتتمثل في تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية لتنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة، ولكن يجب مراعاة هنا أن هناك حدودا على التوسع في استخدام السياسات النقدية أو المالية التوسعية لأنها تكون مصحوبة بحدوث ارتفاع في الأسعار مما يعني خلق مشكلة جديدة وهي التضخم أو مزيد من حدته[1] .

–في البلدان النامية بشكل خاص و"أحيانا في البلدان المتقدمة "يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة في خلق فرص للعمل، فهذه الصناعات تعتمد غالبا على تقنيات مكثفة للعمل، وحيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها فإن من السهل للشباب ولكثير من الناس القيام بها ولكن يجب على الأجهزة الحكومية أن تحسن معاملة هذه الصناعات وتبتعد عن مضايقتها عن طريق التأمينات والضرائب أو تعطيل الموافقات الرسمية الخاصة بنشاطها،من ناحية أخرى فإن دعم هذه الصناعات بمنحها أماكن لتقيم فيها نشاطها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها سوف يساعدها كثيرا على النمو وبالتالي استيعاب أعداد أكبر من الأفراد للعمل فيها.

رابعا :

تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دورار هاما في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل، كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه، وبالتالي يصبح ممكنا أن تقوم التغيرات في الأجور بدورها في تصحيح الوضع كلما اختل بسبب البطالة.

وبالطبع فإنه ليس من المنتظر واقعها أن يتم التخلص في سوق العمل من كافة العوامل التي تحد من درجة المنافسة فيه .

ولكن أي خطوات تتخذ لتقليل حجم التدخل الحكومي أو النقابي في سوق العمل والحد من سيطرة الشركات الضخمة على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آلية الأجور في خفض معدلات البطالة السافرة [2].

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستراتيجيات الفعالة التي تتخذها مختلف الدول أجمل توفير أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، وبالتالي تقليص معدلات البطالة فيها،ولكن على الرغم من أن هذه الإستراتيجية تساهم في الحد من البطالة من جانب معين،إلا أنها تؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل من جانب آخر سواء بالنسبة للدول المصدرة له أو بالنسبة للدول المضيفة له.

[1]–نعمة الله احمد رمضان، وآخرون، **مرجع سابق** ، ص278.

[2]–عبد الرحمان يسرى، **مرجع سبق ذكره**، ص223.

المطلب الاول: دور الخوصصة في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده للاداء الاقتصادي السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام ,فقد كانت إيراداتها أقل من إلتزاماتها المالية الجارية،وكان عائد رأس المال ضعيفا وقررات الاستثمار والتسعير والتوظيف تحدد إداريا من جانب الدولة، وكانت ميزانية الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام ونتيجة الدعم المتواصل لها ونجد أن نظرة برنامج الاصلاح الاقتصادي للخوصصة تطورت من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات ثم التخلص منها جزئيا أو كليا ومن هنا يوصي صندوق النقد الدولي بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على إدارتها على أسس إقتصادية وتجارية ،وتشير أدبيات الصندوق من وضع برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل مشوعات القطاع العام ومشكلاته ثم تحديد المراد خوصصته ووضع أسس تقييم الاصول ووضع جدول زمني للبيع و إنشاء جهاز خاص يتولى تنفيذ هذا البرنامج مع إتباع قواعد بسيطة وشفافة للبيع.

ونجد الدعوة للخوصصة جذورها في المدرسة التقليدية الجديدة النيوكلاسكسة التي نادت بتصفية المشروعات القائمة باعتبارها أحد الحلول للخروج من الكساد التضخمي, فالمشكلة لم تعد نقص في الطلب الكلي الفعال بل هي نقص في العرض، ويرى الصندوق أن بيع هذه الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون ايجابيا على عدة محاور هي :

-التخفيف من أعباء ميزانية الدولة في دعم هذه الوحدات وبالتالي توفير أموال الدعم في تخصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر انتاجية.

-التقليل من أعباء الادارة التي تتحمله الدولة.

-إن عائد هذه الوحدات يمكن ان تستخدمه الدولة لسداد جزء من ديونها وتمويل نفقات التقاعد المسبق لمستخدميها.

-إستفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة الى القطاع الخاص بسبب زيادة إنتاجية هذا الأخير[1].

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كآلية لتخفيض البطالة

يستخدم مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات (**Multinational Corporation**)للإشارة إلى أن الشركة تمارس جانبا من أعمالها خارج حدود بلدها، وهناك اختلاف كبير في تحديد تعريف متفق عليه،حيث تعتبر

[1]-بن شهرة مدني،"**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية**"، دار الحامد، الأردن ، 2009، ص ص57-59.

الشركة متعددة الجنسيات كل شركة تستثمر في أكثر من دولة أجنبية، وتخضع لإستراتيجية موحدة تأخذ على مستوى الشركة الأم وتطبق في كل الفروع تابعة لها و من هنا سنحاول ايجاز بعض التعاريف لشركات متعددة الجنسيات :

-حددت الأمم المتحدة الشركات المتحدة للشركات المتعددة الجنسيات "بأنها المنشأة التي تملك أو تسيطر على الإنتاج أو تسهيلات الخدمات، خارج حدود الدولة التي قامت فيها".[1]

وعرف (فرنون) "الشركات المتعددة الجنسيات على أنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مائة مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر".[2]

وتعرف أيضا لشركة التي تزاول نشاطها في دولتين أو أكثر ولكن إستراتيجية الإنتاج توضع في المركز الرئيسي للشركة والذي يقع عادة في دولة رأسمالية متقدمة.[3]

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص اقتصادية هامة منها:

-كبر حجم هذه المؤسسات.

-تنوع المنتجات.

-التنوع في النشاط.

-التشتت الجغرافي.

-تركيز الإدارة العليا.

-التفوق التكنولوجي.

ونجد أن هناك مزايا مختلفة تحدثها الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة نذكر منها :

-زيادة الإنتاج وهذا نتيجة لانتقال رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة.

-زيادة الأجور وهذا نتيجة عنصر إعادة توزيع الأرباح المحققة.

-خلق فرص عمل إضافية وهذا لما تتمتع به من كبر حجم هذه الشركات.

-زيادة الصادرات عن طريق المنتجات التي تنتجها هذه الشركات.

-تزويد الدول المضيفة بالمهارات التقنية والإدارية والتكنولوجيا الجديدة، حيث نجد في الدول المضيفة ضعف هذه القدرات والتي يمكن اكتسابها من خلال إدخال العنصر البشري في هذه الشركات.

---

[1]-طاهر مرسي عطية،" **إدارة الأعمال الدولية**"، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 2001، ص 247.

[2] - فيصل حبيب حافظ، "**دور الإستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، فرع إدارة الأعمال، (غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2005، ص 44.

[3]-طابوش مولود، "**أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل إقتصادي، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2006 ،ص25.

– تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية وهذا من خلال صناعة معينة التي تتطلب التكنولوجيا المتطورة وخاصة في حالة عدم قدرة الشركات المحلية في جمع رأس المال اللازم لقيام هذا المشروع، أو من ناحية أخرى لما يتطلب من تكنولوجيا عالية.

–إضعاف قوة الاحتكار المحلي، تكون هذه الحالة في قلة المنافسة بين شركات معنية في الدول المضيفة نتيجة لقلة الشركات المحلية ،ولكن بعد دخول الشركات الأجنبية فإنها تظهر منافسة وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج[1].

–إشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات.

–الرفع في كفاءة الشركات المحلية وهذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التموين في زيادة الطاقة الإنتاجية ،أو علاقة أمامية والتي تتمثل في وظيفة التسويق.

–ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية، إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع و تطوير منشآتها.

–تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من اجل القيام بأعمالها الخاصة[2].

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة

حيث يتخذ الصيغة المباشرة ،والصيغة غير المباشرة، كذلك فإن هذه الآثار ترتبط إلى حد ما بالأشكال التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر،حيث أن آثاره في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة، تختلف عن تلك الآثار التي تنتج في حالة اقتناء مؤسسة.

الفرع الأول: الآثار المباشرة

تظهر الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات العمالة في الحالات التالية:

أولا : حالة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاج جديدة:

فإنه يشكل جزءا مهما من تدفق رؤوس الأموال المستثمرة تسمح بتوفير مناصب شغل، وبالتالي يكون الاستثمار

[1]–علي عبد الفتاح أبو شرار،"**الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**" ,دار المسيرة ,عمان , 2007 ,ص260–266.

[2]–أميرة حسب لله محمد ,**مرجع سابق** ,ص20 .

الأجنبي ذو تأثير إيجابي على مستوى العمالة، وهذا ما يظهر من خلال الاستثمارات الجديدة في بعض البلدان النامية[1].

– ان " انخفاض معدلات البطالة الذي ينعكس بدوره على مستوى الرواج الاقتصادي ويؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة والأمراض الاجتماعية المرتبطة بالبطالة" فأغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي هي مشاريع ضخمة تتطلب أيدي عاملة كثيرة مما يعني توظيف العمالة المحلية، وعليه فإن التوظيف أو التأهيل يأخذ شكلين:

الشكل الأول: في هذه الحالة يكون دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف هدفه إقامة وحدات إنتاجية كاملة، هنا يساهم مساهمة مباشرة في القضاء على البطالة، التوظيف يكون بأعداد كبيرة ونمط الأثر القضاء على البطالة، نتيجته كتلة نقدية ضخمة متمثلة في أجور العمال التي ستضخ في دور النشاط الاقتصادي

،إضافة إلى كتلة نقدية أخرى ستضخها هذه الشركات المتعددة الجنسية لخزينة البلد المضيف على شكل اشتراكات ضمان اجتماعي، ضرائب على المرتبات، اشتراكات تعاضدية، واشتراكات اجتماعية أخرى، أي أن الاستفادة مضاعفة في هذا الشكل.

الشكل الثاني: هو شكل آخر تتبناه الشركات الأجنبية يتمثل في الدخول للبلد المضيف وذلك بالاستحواذ على وحدات إنتاجية مقامه وطنيا وتكون إما عاجزة أو مخصصة تقوم هذه الشركات بشرائها أو المساهمة فيها، وفي هذه الحالة فإنه:

إما يتم المحافظة على نفس العمالة ويتم فقط تأهيلها والرفع من قدراتها، وكذلك يتم الرفع من أجورها وهو ما يعود أيضا بالفائدة على هذه العمالة، وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

أو يتم بالإضافة إلى التأهيل والتكوين، الزيادة من عدد العمالة أي القيام بتوظيفات جديدة، وبالتالي المساهمة في الفضاء على البطالة.

هذا الشكل قد يكون له جانب سلبي، وهو تقليص عدد العمال بسبب الاعتماد على المكننة والتكنولوجيا في الإنتاج التي تعتمد على الآلة في الإنتاج بدل الإنسان، كما أن" تخفيض الصادرات، أو زيادة الواردات، يؤدي باستثمارات الشركات في الخارج إلى فقدان الوظائف الفعلية أو المحتملة"، أما بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار فقد يكون الأثر عكسيا بالنسبة للعمالة، حيث" باعتبار أن الأيدي العاملة في الدول النامية رخيصة، وبالتالي تكلفة إنتاج السلعة في الدول النامية اقل من الدول المتقدمة، وبالتالي تقوم الدول المتقدمة بنقل مصانعها إلى

[1]– عبد الرحمن صبري،"**الإتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار**"،ورقة عمل مقدمة في ندوة، تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي الاردن،1997،ص 6.

الدول النامية مما يعني تفشي البطالة في الدول المتقدمة" ولكن هذا الأثر غير معنى مقارنة بما تجنيه هذه الدول من عائدات وأرباح من الاستثمار في الدول المضيفة، وقوة النفوذ والسيطرة التي يتكون لها على هذه الدول.[1]

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة

تظهر الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة في الدول المضيفة، سواء أكانت بشكل إيجابي أو سلبي وذلك من خلال عرض الحالات التالية:

أولا : حالة العمالة المولدة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد الوطني

بفعل تكريس الروابط بين الموردين المحليين وفروع الشركات الأجنبية، ويظهر ذلك من خلال إبرام عقود التوريد طويلة الأجل مع الشركات المحلية، مما يدفع هذه الأخيرة، وحفاظا على التزاماتها التعاقدية بتوفير فرص عمل جديدة.

ثانيا : حالة الإستثمار الموجة للتصدير

تساهم الشركات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير في البلدان المضيفة، لما تمتلكه هذه الشركات من قوة إلى السوق العالمية، ولما تتمتع به البلدان المضيفة من مزايا نسبية، تتمثل في انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج بوجه عام، وقد إستفادت دولا كثيرة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا في الاشتراك في نظم الإنتاج العالمية تقع مراكزها الرئيسية خارج حدود هذه الدول، خاصة في صناعة الالكترونيات في العالم،وقد أدى ذلك إلى استيعاب هذه الصناعة لأعداد هائلة من العمالة الفنية مما يعكس الأثر الإيجابي لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

ثالثا : حالة المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية

غالبا ما تحسم المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية في نفس قطاع الصناعة أو النشاط لصالح الفرع الأجنبي،نظرا لقدراته العالية في مجال الكفاءة والمهارات التنظيمية والتسيرية، وأمام عجز الشركة المحلية في مواجهة ومنافسة الفرع الأجنبي، يتحتم عليها الخروج من السوق واتخاذ قرار الغلق وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال،وبالتالي يكون الأثر سلبيا في هذه الحالة.

---

[1]- عبد الكريم كاكي،**مرجع سابق** ، ص ص 97، 98.

[2]- ساعد بوراوي،"**الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر-تونس-المغرب)** "، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية ، فرع إقتصاد دولي(غير منشورة)، جامعة باتنة، ص 48.

خلاصة:

تعد مشكلة البطالة من أعظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عبر تاريخ الاقتصادي وذلك لأثارها السلبية ليس على الفرد فقط بل على الاقتصاد الوطني ككل، لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة للإلمام بالمفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة، كما أشرنا أيضا إلى أهم النظريات المفسرة للبطالة، حيث اتضح لنا أن هناك جدلا قائم وعدم اتفاق بين الاقتصاديين فيم يتعلق بهذا الموضوع.

فالبطالة داء منتشر في مجتمعات دول العالم كافة واستمراريتها يؤدي إلى سوء أحوال العاطل ومن يعولهم ،كما تدفع بالفرد العاطل إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب فضلا عن ممارسة العنف والجريمة نتيجة إلى سوء أحوال المتعطلين وتدهور مستوى معيشته.
ولقد اختلفت السبل والطرق الكفيلة لتجاوز مشكلة البطالة حيث ارتبطت أساسا بالدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تتسم بالتقلبات التي تؤثر مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وتشكل مصادر التمويل الخارجية والتي من أهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى الحلول التي من شأنها أن تساهم في توفير مناصب شغل جديدة وبالتالي التقليل من البطالة.

الفصل الثالث :
الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسه على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الفصل الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسه على البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2014)

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة منذ الاستقلال وحتى الآن، حيث تميزت السنوات العشر الأولى منه باتخاذ تدابير وإجراءات تستهدف استرجاع السيادة الوطنية على الاقتصاد وثروات الجزائرية.

وصار القطاع العمومي هو المسيطر على جل النشاطات الاقتصادية، وقد همش القطاع الخاص الوطني فضلا عن الأجنبي لكن الظروف المحلية والدولية لم تسمح باستمرار الوضع مما أدى بالجزائر إلى ضرورة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، كما تشيد الجزائر تحسنا في الأوضاع السياسية، وتوفرها على سوق داخلية واسعة وبنية أساسية متنوعة.

وهذا رغم كل الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال، إلا أن مجموعة من العوائق تشوه هذه البيئة وتسبب في انحصار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات .والجزائر وغيرها من الدول لها أسبابها التي تدفعها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وهي رغبتها في تأثير هذا الاستثمار على مستوى البطالة لديها،حيث تحتل هذه الأخير صدارة اهتمام الدول لما لها من تأثيرات سلبية على شتى الميادين في أي دولة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى كل ذلك في المباحث الآتية:

المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني : واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

المبحث الثالث :علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

منذ تبني الجزائر سياسة إقتصاد السوق، إتخذت العديد من القرارات الجدية التي كانت محفزة ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر،وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر،الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار،العلاقات الخارجية في إطار ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،والعوائق التي تواجهها.

المطلب الأول : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)

لقد حاولت الجزائر علاج مسألة الاستثمارات منذ الإستقلال ، عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الضمانات والمزايا للمستثمر الأجنبي.

الفرع الأول :الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لعل هذه التشريعات تعبر عن تجسيد فعلي للموقف الجديد في ظل تطبيق سياسة الإنفتاح أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة، أين تبنت الجزائر موقفا حذرا من الإستثمار في القطاع العمومي[1]،ثم وصولا إلى أهم التشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار وكل ما يتعلق به ،واضح كالآتي:

أولا : قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 1990 / 04 / 14 خطوة نحو التشريع لفتح السوق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج المحروقات، ولقد شمل جوانب عديدة من الإصلاحات وهو ليس بقانون استثمار وانما تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال .

وذلك بفضل عمليتي الإصدار والإقراض ،ومنه ظهور البنوك التجارية كمؤسسات إقراض ودورها في عملية تمويل القطاع العام الخاص دون تميز [2].

وتتمثل المبادئ التي تضمنها قانون النقد و القرض مايلي[3] :

- حرية الاستثمار غير أن القانون وكما جاء في قانون 1966 ،ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك بنص تشريعي، كما أن القانون حدد شروط تدخل الرأسمال الخاص.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر.

---

[1]-منصوري الزين ،" **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012 ، ص ص09 10 .

[2]-كمال مرداوي، " **الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة**"، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، قسنطينة، 03-07 نوفمبر 2004 ، ص331 .

[3]-عليوش قربوع كمال ،" **قانون الاستثمارات في الجزائر**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1999 ، ص ص13-14.

– الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، وتجدر الملاحظة إلى أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم توقع ولم تنظم الجزائر إلى أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات .

– تبسيط عملية قبول الاستثمار يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض يبت في الملف خلال شهرين، واذا لم يبلغ المستثمر بقرار مجلس النقد والقرض في خلال شهرين يعتبر طلبه مرفوضا ويمكنه أن يطعن فيه.

ثانيا: قانون الاستثمار الصادر في 1993

أكد هذا المرسوم على بعض الأحوال الواردة في قانون النقد والقرض ،بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن[1]:

– تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل، وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.

– التأكيد على تحويل الأرباح و رأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

– إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الإستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين، ومتابعتهم والقيام بالدراسات والبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية ،وتنظيم الندوات والملتقيات واصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

ثالثا: قانون تطوير الاستثمار لسنة2001

لقد أجرت الجزائر عدة تعديلات لتشجيع الاستثمار،وكان أبرز التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار،هو صدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير مناخ الاستثمار،حيث قدمت العديد من الحوافز، و التسهيلات سواء أثناء الإنجاز أو الإستغلال التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية [2].

إضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هامة هي:

– مبدأ حرية الاستثمار.

– مبدأ إزالة كافة القيود الإدارية على الاستثمار.

---

[1]– حدة رايس، مروة كرامة،" **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد12 ،2012،ص66.

[2]– مصطفى بودرامة،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**" ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 09 ، 2009 ،ص185.

- مبدأ عدم المجيء إلى التأميم ،وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه.

-مبدأ أهمية المجيء إلى التحكيم الدولي لفض النزاعات[1].

رابعا: قانون الاستثمار لسنة2006

لقد تم إصدار الأمر رقم 06-08 الصادر في 15 أوت 2006، وذلك من أجل تعديل الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 ،والذي ينص على ديمومة الضمانات التالية:

-عدم المساس بالإمتيازات المحصل عليها[2].

-إمكانية الطعن الإداري .

-المساواة في التعامل مع كل المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

-التغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية لحماية الإستثمارات.

خامسا: قانون 2009 المتعلق بتطوير الاستثمار

يحدد الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 2009/07/22 النظام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية ،المنجزة في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات، والاستثمارات الأجنبية التي لا يمكن إنجازها، إلا في إطار الشراكة، حيث تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة ما نسبته % 50 من رأس المال الاجتماعي[3].

سادسا : قانون2012

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 49/12 المؤرخ في جمادي الأولى عام 1433 الموافق ل28 مارس سنة2012 الذي يتمم المرسوم التنفيذي رقم 94-288 لعام 1944 ، تحدد نسبة تخفيض الفائدة % 2 بالنسبة للفوائد المتعلقة بمدة الإعفاء ،وتخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من البنك والمؤسسات المالية للمؤسسات الجزائرية، في إطار تمويل برامجها الاستثمارية ،وتحدد مدة الاعفاء بتعليمة من الخزينة العمومية لمدة تتراوح من 3إلى 5 سنوات حسب استحقاق القروض، ومعدل الفائدة المحققة[4].

---

[1]-وصاف سعيد، محمد قويدري،" **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**"، مجلة العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08 ،2008،ص40.

[2]-إيمان مودع،" **أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**" ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير(غير منشورة)،قسم العلوم المالية والمصرفية، تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك الأردن، 2010 ، ص73-74.

[3]-كمال مرداوي ، **مرجع سابق**، ص10.

[4]-المرسوم التنفيذي رقم 12-146 المؤرخ في 28 مارس 2012 المعدل والمتم للمرسوم التنفيذي ، 94-288 **الجريدة الرسمية**2012/19.

الفرع الثاني :المزايا والضمانات الممنوحة لحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

لقد شكل قانون 1993 نقطة تحول في مسيرة الاقتصاد الجزائري، حيث حاولت الجزائر من خلاله الانفتاح على الاستثمارات الخارجية، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية التي تجذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها هذا القانون.

أولا : المزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي:

حسب الأمر 03-01 نجد أن نظام الامتيازات انطوى على نظامين أساسيين وهما النظام العام والنظام الاستثنائي نذكرهما فيمايلي [1]:

1) النظام العام:

ويتعلق هذا النظام بالاستثمارات التي يطلق عليها باستثمارات عادية في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فإن كل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص، وطني أو أجنبي ينشأ على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة من الدولة، فزيادة عن الحوافز الضرورية والجمركية التي تم إقرارها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي حدد نظامها ومفهومها في هذا الأمر في المزايا التالية والتي تخص:

-مساعدات على الانجاز :حيث أن مدة الانجاز هي تلك المدة التي يتم الاتفاق بشأنها مع المستثمر إبتداءا من تاريخ التبليغ بقرار منح المزايا ويشمل على مايلي:

تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في انجاز المشاريع الاستثمارية،أي بنسبة 5% كما هو منصوص في المادة 3 من الأمر رقم 01-02 والمتضمن تأسيس التعريفة الجمركية.

- الإعفاء التام من الضريبة على القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشاريع الاستثمارية.

- الإعفاء الكلي من دفع حقوق الملكية للمقتنيات الخاصة بالعقار الصناعي والذي يستوفي إطار الاستثمار.

- تبسيط الإجراءات الأولية الخاصة بالاستثمار،حيث كان يفترض في السابق على المستثمرين إعداد وتقديم دراسة اقتصادية شاملة للاستثمار لكن بعد ذلك تم إلغاء هذا الشرط، أصبح الأمر لا يتطلب تقنية تحتوي على

[1]-بن ياني مراد ،**سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011-2012،ص ص139-142.

الخطوط والمجاميع الرئيسية للمشروع وكذا الفواتير الأولية التقديرية والخاصة بالمعدات والتجهيزات التي يرغب المستثمر في شرائها .

2) النظام الاستثنائي:

تستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار بمزايا عديدة منها:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المشتريات العقارية التي يتم انجاز الاستثمار فيها.
- اعتماد نسبة منخفضة جدا على عمليات التسجيل، حيث تقدر هذه النسبة 0.2% وذلك فيما يخص عقود التأسيس والإضافات إلى رأس مال المشروع.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو تم اقتناؤها من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- فرض نسب منخفضة فيما يخص الحقوق الجمركية،وذلك على السلع المستوردة والوسطية في عمليات انجاز الاستثمارات.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي ومن الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

ثانيا :الضمانات الخاصة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمنح القانون الجزائري ضمانات كبيرة للمستثمرين ، وتستفيد هذه الاستثمارات من الحماية والضمانات المحددة في القانون.

وتتمثل أهم الضمانات في المساواة في المعاملة بين كافة المستثمرين المقيمين منهم وغير المقيمين (الأجانب) مع السماح للأجانب بتحويل الأرباح وفض النزاعات باللجوء للتحكيم الدولي.

وفيما يلي نوضح هذه الضمانات[1] :

1) المساواة في المعاملة

يقدم قانون الاستثمار الجزائري كافة الضمانات للمستثمرين الأجانب والتي نجدها في أغلب قوانين الاستثمار للدول التي تستهدف جذب الاستثمار الأجنبي،فيعامل المستثمر الأجنبي نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر

[1]- ناجي بن حسين،" **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2006-2007، ص ص 121 ، 122.

الوطني، ومبدأ عدم التمييز وعدم الحق في المصادرة وضمان حماية الملكية الفردية مكرس دستوريا(1996) .وقد ذكر قانون الاستثمار(الأمر 01-03) في المواد (14-15-16) بأن الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب يعاملون بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون فلهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، كما نص القانون على عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية .

2) إمكانية اللجوء للتحكيم الدولي

يعتبر اللجوء للتحكيم الدولي أحد الضمانات التي كاف يطالب بها المستثمرون الأجانب منذ سنوات السبعينيات من القرن الماضي (1970) ، وبعد صدور المرسوم التشريعي رقم93-09 الصادر في 25 أفريل1993 تم السماح للدولة حين إبرام العقود الدولية إمكانية إدراج بنود تنص على إمكانية اللجوء للتحكيم الدولي،كما أشارت المادة 17 من قانون الاستثمار لسنة 2001 بأن كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، مهما كان السبب، يخضع للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر ،تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق باللجوء إلى تحكيم خاص .تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قبل إصدارها لهذا النص القانوني كانت قد انضمت إلى (اتفاقية نيويورك 10جوان 1958) المتعلقة بالاعتراف و الالتزام بقواعد التحكيم الدولي ،كما وقعت الجزائر على الاتفاقية الدولية لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا البلدان الأجنبية المبرمة بتاريخ 18 جوان 1965 وصادقت كذلك على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات في سبتمبر 1986 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة1988 .

3) تحويل الأرباح

نصت على المادة (31) من الأمر 03-01 بتحويل رؤوس الأموال المستثمرة، ولكنها محددة بشروط فهي لاتشمل إلا الاستثمارات المنجزة بتقديم مساهمة في رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر ،ومسعرة رسميا لدى بنك الجزائر الذي يتأكد قانونا من استيرادها، ويستطيع المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر.

4) الضمانات في إطار المعاهدات الثنائية

تهدف هذه الاتفاقيات منح معاملة تفضيلية لاستثمارات مواطني أو شركات كل من الطرفين المتعاقدين وأن توفر لها الحماية الكاملة والأمن في إقليم الطرف المتعاقد الآخر،وتستفيد عائدات الاستثمارات التي يعاد استثمارها بنفس الحماية والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الأصلية.

وتتضمن هذه الاتفاقيات كذلك على حرية تحويل استثمارات الطرفين وعائداتهم طبقا للتشريعات الداخلية النافذة في بلديهما بعد دفع المستحقات الجبائية، وأن ينفذ ذلك التحويل بدون تأخير بالعملة الحرة التي تم بها رأسمال الاستثمار الأصلي أو بأي عملة حرة أخرى يتم الاتفاق عليها بين المستثمرين وبين الطرف المتعاقد المعني.

ويكلف الطرف المضيف للمستثمر حرية التصرف في ملكية رأس المال سواء بالبيع كليا أو جزئيا أو بالتصفية أو بالتنازل أو بالهبة أو بأي وسيلة من وسائل انتقال الملكية الأخرى .

الفرع الثالث :الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

صدرت مجموعة من الهيئات المسهلة لعملية الإستثمار نذكر منها:

أولا: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات "APSI "

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم **93-05** ،المؤرخ في **05** أكتوبر **1993** المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها وتضمن المرسوم التنفيذي رقم 94-319، المؤرخ في12 جمادي الأولى عام 1415 هـ صلاحيات الوكالة ، حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه، وهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر، لا يسما بعد إنشاء الشباك الوحيد ، وتتمثل مهامها أساسا في[1]:

-تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية ;

-تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية;

-تضمن متابعة احترام المستثمرين بالإلتزامات المتعاقد عليها;

-تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الإستثمار;

-تساعد المستثمرين على الإستفادة من الإجراءات التحفيزية للإستثمار;

-تجري تقييم مشاريع الاستثمار واحصائه ;

[1]-منصوري الزين ،"**آليات التشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتمويل والتنمية الاقتصادية**" ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ، تخصص :مالية ونقود، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ص95.

-تنشر القرارات المتعلقة بالإستثمارات التي استفادت من إمتيازات;

-تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة;

-تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه;

ثانيا :المجلس الوطني لاستثمار(CNI)

هو عبارة عن جهاز لدعم الاستثمار وتطويره في الجزائر ، ويشرف عليه رئيس الحكومة ويقوم بالمهام التالية [1]:

-إقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها;

-إقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة ;

-يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه ;

-تحديد المبلغ التقديري لمخصصات الميزانية الممنوحة لصندوق دعم الاستثمار، وكذا المصاريف المقيدة في الصندوق وتتكون عضوية المجلس من جميع الوزراء المكلفين بمسائل اقتصادية(عددهم 03 وزراء) وهم : الوزراء المالية، المساهمة وترقية الاستثمار، الداخلية والجماعات المحلية، التجارة، الطاقة والمناجم، الصناعة ،المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، التهيئة العمرانية، الوزير المكلف بالتعاون ;

ثالثا :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

-بموجب الأمر رقم01-03 ، المؤرخ في- 20 أوت 2001 -، المتعلق بتطوير الاستثمار، وبموجب المادة 06منه، أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك بإصدار المرسوم التنفيذي 01 -282 ، في24 - سبتمبر 2001 -، والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتنظيمها، وسيرها.

تعتبر الوكالة، طبقا لذلك المرسوم، المؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي وتنشأ الشبابيك اللامركزية، ومكاتب تمثيل في الخارج ,حيث يتولى وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات (وزير المساهمة وترقية الاستثمار)، المتابعة العملية لجميع أنشطتها .

ومن مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

-ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها ;

- تستقبل وتنصح وتصحب المستثمرين على مستوى هيكلتها المركزية والجهوية ;

-تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية(الجمارك،الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار;

[1]-عبد الكريم كاكي مرجع سابق ص219-220.

-تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات ;

-التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية;

-منح المزايا المرتبطة بالاستثمار;

رابعا :الشباك الوحيد غير المركزي

هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى الولاية، وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو آخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:

-تأسيس وتسجيل الشركات ;

-الموافقات و التراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء ;

-المزايا المتعلقة بالاستثمارات ;

المطلب الثاني :العلاقات الخارجية في اطار ترقية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

ان رغبة الجزائر في دخولها للتكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي وفتح افاق جديدة لمنتجاتها في الاسواق الدولية ودمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والمشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفرع الثاني: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تقدمت الجزائر بأول طلب للانضمام إلى "الجات" في 03 جوان 1987، ولقد تم قبول طلبها في 17 جوان من نفس السنة. وقد تلقت الجزائر بين 2008 و2009 ما مجموعة 96 سؤالا من الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، منها 15 سؤالا لها تأثير على اقتصادها والتي بسببها لازالت مسألة انضمامها إلى هذه المنظمة إلى هذه المنظمة لم تراوح مكانها منذ سنوات عدة. وإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكنها خلق محيط أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للاستثمار خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية للمؤسسة لاسيما براءات الاختراع وعلامات الإنتاج، كما أن انظمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة[1].

[1]-دلال بن سمينة، "**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)** "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012- 2013، ص 348-349.

الفرع الثالث: اتفاق الشراكة الأورومتوسطية

فقد أبرمت هذه الاتفاقية مع الجزائر بتاريخ 22 أفريل 2002 وقد دخلت حيز التنفيذ في سبيتمبر 2005، وقد كان من بين نصوص العقد الثنائي يربط بين دول الإتحاد الأوربي والجزائر العمل على التحرير الكامل للسوق الجزائرية وذلك بالعمل على تعديل القوانين الجزائرية للقضاء على القيود التي كانت تفرض على الاستيراد والتصدير، وفي المقابل فإن دول الإتحاد تسمح بالإنفتاح الجزئي لأسواقها أمام الصادرات الجزائرية، كما نصت الاتفاقية على أن يكون الانفتاح كاملا على السوق الجزائرية خلال عام 2017.[1]

الفرع الرابع: الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال حماية وضمان الاستثمار

قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات من أجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب أكثر، وتوفير جميع الشروط المتعلقة بضمان الاستثمار وحمايته نذكر منها:

أولا: الاتفاقيات المتعددة الأطراف

انظمت الجزائر إلى عدة اتفاقيات دولية وعربية متعلقة بمجال التحكيم وضمان الاستثمار من بينها:

- المصادقة على انضمام الجزائر للمنظمة العربية لضمان الاستثمار في: 1990/10/26.
- الانضمام إلى اتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية في 1995/10/28.
- المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي.
- المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين بلدان اتحاد المغرب العربي في 1990/07/23.[2]

ثانيا: الاتفاقيات الثنائية

أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية تتعلق أساسا بترقية وتشجيع وضمان الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي وإلى غاية ماي سنة 2011، أبرمت الجزائر نحو 46 اتفاقية استثمار ثنائية و31 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي.[3]

---

[1]-بن عيشي عمار وبن إبراهيم الغالي،" **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال 1990-2010**،" الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، كمية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، الجزائر، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011 ص 9.

[2]-حنان بقاط، **مرجع سابق**، ص ص: 75،76.

[3]-دلال بن سمينة، **مرجع سابق**، ص351.

المطلب الثالث :معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هناك مجموعة من المعوقات التي تعرقل انتقال الرأسمال الأجنبي إلى الجزائر في شكل استثمارات مباشرة، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري، هذه العوائق التي تشوه بيئة الأعمال في الجزائر ، ونتطرق إليها من خلال ما يلي[1]:

أولا: مشكلة العقار الصناعي

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين و الأجانب، ولطالما تغيرت مشروعات، ونفر مستثمرون لهذا السبب ويتجلى هذا العائق ضمن العناصر التالية:

-صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.

-تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية، والقضائية.

-جمود سوق العقار.

-الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي بسبب جشع الوسطاء والمضاربين.-عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية، الأمر الذي يعيق خوصصتها، أو شراكتها مع متعاملين أجانب[2].

ثانيا: مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي

على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة العوائق الإدارية والتنظيمية رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين، يمكننا إجمالها فيما يلي:

-عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح المعنيين بتطبيقها بطريقة انتقالية ومتباينة بين منطقة و أخرى.

-غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.

-تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تجديد المسؤوليات بدقة.

-تعقد وبطء الإجراءات الإدارية، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و93 يوما(في المتوسط) ،و 130 يوما لمحصول عمى رخصة بناء،و35 يوما لرخص أخرى.

[1]-المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في24-09-2001،" **المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها**"، الجريدة الرسمية، العدد 55 ،الصادر في 26-09-2001 المادة (01) ص08.

[2]-http: www. Andi. Dz. Consulté le: 23-04-2017 (23:09)

ثالثا: عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية

إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر ،تفتقر إلى الكفاءة و الفعالية اللازمة ويبرر ذلك من خلال:

-عدم كفاءة غرفة التجارة و الصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص استثمارية، فضلا عن عجزهم عن موافقة المستثمرين.

-عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الترويج لاستثماراتها.

-عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لبناء انطباع ايجابي وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية.

رابعا : معوقات البيروقراطية

كبطء العمل الإداري، صعوبة فيه الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة، الفساد الإداري ...الخ .

خامسا : معوقات مهارية

وتتمثل في ندرة مهارة العاملين، ندرة التأهيل العملي و الخبرة العملية.

سابعا : معوقات التكلفة

و تتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ثامنا: معوقات التسويق

و تتمثل في معوقات التسويق المحلي، معوقات التسويق الخارجي.

تاسعا: معوقات الضرائب والرسوم

و تتمثل في الضرائب المرتفعة والمتعددة (عبء ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع)، الازدواج الضريبي ،غموض في القوانين الضريبية[1].

المبحث الثاني : واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

إن البطالة في الجزائر قائمة وتمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري، ومن أسبابها ماهو اقتصادي ومنها ماهو سياسي وكذلك سكاني بالاضافة الى أسباب أخرى، وقد ترك ذلك كله، عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص العمل الكافية أمام الباحثين عن عمل لأول مرة.

وعليه ومما سبق سنعالج في هذا المبحث أسباب ومميزات البطالة في الجزائر،تطور معدلات البطالة في

[1]-قويدري محمد, **مرجع سابق**,ص206.

الجزائر خلال الفترة(2000-2014) ،والآليات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر.

المطلب الأول : أسباب البطالة في الجزائر ومميزاتها

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى أسباب البطالة في الجزائر ومميزاتها :

الفرع الأول : أسباب البطالة في الجزائر

تتعدد الأسباب التي أدت إلى تفشي البطالة ونقص التشغيل في أوساط الفئة النشيطة وذلك بغض النظر عن مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية نذكر منها[1]:

أولا : تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور ،إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.

ثانيا : استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.

ثالثا : عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.

رابعا : التزايد السكاني :حيث أن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

خامسا : التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.

سادسا : أزمة المالية التي عصفت بالبلاد أودت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج الذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.

سابعا : حدوث ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية نتيجة لدخول التكنولوجيا في مجموعات من المؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

ثامنا : النمو الديمغرافي الكبير الذي شهدته البلاد خاصة منذ الاستقلال الى بداية التسعينات و الذي نجم عنه تزايد الطلب .

تاسعا : التسرب المدرسي التي تقدر ب 600 ألف تلميذ سنويا[2].

---

[1]- غالم عبد الله، فيشوش حمزة،" **إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر(المساهمات وأوجه القصور)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، يومي 15و 16 نوفمبر , 2011 ص03.

[2]- بن عيشي عمار وبن إبراهيم الغالي، **مرجع سابق**.

الفرع الثاني: مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر

من أهم مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر مايلي[1]:

أولا : إن أهم ما يميز ظاهرة البطالة في الجزائر هي نوعية الأشخاص العاطلين عن العمل، حيث سجل معدلا مرتفعا الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة يقدر 80%، 46% من طالبي العمل هم أقل من 25 سنة ،ولكن ما يتبادر إلى الذهن هنا هو التساؤل التالي: هل هذه الظاهرة (بطالة الشباب) تخص الفترة أو الآونة الأخيرة فقط أم هي ظاهرة قديمة للمجتمع الجزائري؟ والحقيقة نجد أن هذه الظاهرة كانت موجودة من قبل، ففي سنة 1966 كان معدل البطالة للشباب الذين يقل عمرهم عن 30 سنة يقارب 64% وهذا راجع أساسا إلى غياب الجهاز الإنتاجي آنذاك وفي سنة 1985 عرف الاقتصاد الجزائر استثمارات ضخمة لكنها لم تستطيع تقليص حجم بطالة الشباب التي وصلت إلى 85% آنذاك، رغم انها قلصت حجم البطالة الكلية التي وصلت إلى 16% وهي أدنى نسبة عرفها الاقتصاد الجزائري إلى يومنا ،هذا ويمكن إرجاع عدم تقليص بطالة الشباب أساسا لارتفاع هذه الفئة مقارنة بالحجم الكلي للسكان.

ثانيا : ثلثي (3/2) من مجموع البطالين هم طالبين جدد للشغل أي طالبوا عمل لأول مرة، معناه دون أية خبرة مهنية، وهذا ما يفسر بطالة الشباب هو أن هذا الأخير يجد نفسه أمام تناقض صارخ يفرضه نظام السوق الجزائري في غياب سياسة فاعلة، ألا وهو الحصول على خبرة مع العلم أن الشباب كي يحصل على خبرة يجب أن يعمل ولكي يعمل يشرط أن يكون له خبرة، وبالتالي يجد الشباب نفسه في حلقة مفرغة.

ثالثا : بطالة حاملي شهادات التعليم العالي في ارتفاع، حيث تعتبره هذه الظاهرة متأخرة بالمقارنة مع البطالة الكلاسيكية، إذ اعتبر التعليم العالي ولمدة طويلة بمثابة الضامن للحصول على عمل لائق وهو ما يفسر الإقبال على التعليم العالي في الجزائر،في مرحلة ما بعد الاستقلال ولكن هذه الميزة التي قدمها التعليم العالي في السابق (الحصول على وظيفة) أصبح اليوم غير قادر على تقديمها.

المطلب الثاني : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات،وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية، نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك، فإنه ما أن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز،حيث تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من % 17 في 1987 إلى % 28

[1]-حنان بقاط ،**مرجع سابق**،ص ص 75-76.

سنة1995 ليصل حدود % 30 سنة 1999 هذا الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة ،أبرزها سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، ورغم محاولاتها للحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبة هذه التحولات، والتي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة عملية، مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من تنامي هذه الظاهرة.

الفرع الاول : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2014)

بقيت ظاهرة البطالة في بلادنا الشغل الشاغل للدولة الجزائرية ، لما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على نفسية الفرد، وعلى ازدهار واستقرار المجتمع، وعلى العموم شهدت الجزائر تحسنا ملحوظ في الفترة (2000-2014) بسبب إنعاش الاستثمار وحرص الدولة على تأمين مناصب عمل لكل طالب له. ويبين الجدول رقم(1-3) مايلي :

الجدول رقم (3-1) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2014)

السنة	النسبة %	السنة	النسبة %
2000	29.77	2008	11.8
2001	27.3	2009	10.2
2002	25.9	2010	10
2003	23.7	2011	10
2004	17.7	2012	11
2005	15.3	2013	9.8
2006	12.3	2014	9.4
2007	13.8		

المصدر :الديوان الوطني للإحصاءات, العمل والبطالة, زيارة الموقع :2017/04/24.

http://www.ons.dz/Emploi-et-Chomge,957.htm

الشكل رقم(3-1) : منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة الفترة(2000-2014)

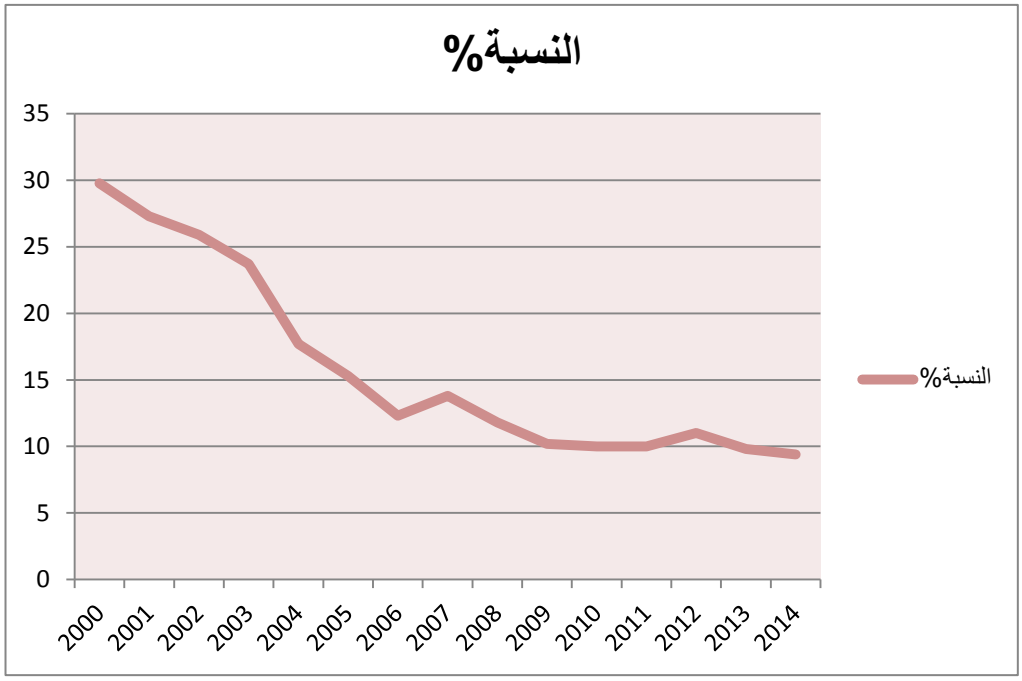

المصدر :من إعداد الطالبة، بإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-1).

من خلال الإحصائيات أعلاه :

-إن تتبع المنحنى لتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 يبين أن سوق العمل في الجزائر خلال هذه المرحلة عرف انخفاضا محسوسا حيث انتقلت معدلات البطالة من % 28.89 سنة 2000 إلى 11% سنة 2012 لتصل إلى 10.6% سنة 2014 وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر مند الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى :

-ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية.

-كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين13، حيث تم إنشاء أكثر من 728000منصب عمل خلال الفترة 2000-2004(فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي).

-ارتفاع حجم العمالة خلال الفترة 2000-2005(فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي)بحوالي7 % 12.5 .

المطلب الثالث : إجراءات معالجة البطالة في الجزائر

لقد سعت الدولة الجزائرية ومنذ استقلالها إلى إعداد برامج لترقية الشغل ومحاربة البطالة إلا أن الإلحاح على مثل هذه البرامج لم تأت إلا مع أواخر الثمانينات أثر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد، حيث عملت على مواجهة تدهور سوق الشغل بإنشاء أجهزة جديدة بديلة لإدماج الشباب مهنيا نذكر منها:

الفرع الأول : برامج التشغيل الشباب (DEJ)

هو برنامج كان موجها للشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-27 سنة وذلك من خلال الفترة (1987-1989) ويهدف إلى :

-تشغيل الشباب عن طريق خلق مناصب شغل أو برامج للتكوين.

-منهج تأهيل للشباب قصد مساعدتهم في الإدماج المهني وذلك في الأشغال ذات المنفعة العامة عن طريق أنشطة زراعية ، هندسية، بناء وري....الخ.

-محاولة إقناع المقاولين المحليين للدخول في عملية التشغيل سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص وذلك بالتنسيق مع البلدية.

إلا أن تطبيق هذا البرنامج كشف عن وجود نقائص، من بينها[1]:

-أغلب مناصب العمل هي مناصب مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة.

-سوء التنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق النشاطات ومتابعتها ولهذا تقرر إنشاء جهاز جديد مع بداية عام 1990 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب وجهاز الإدماج المهني للشباب.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

مهمته تقديم تعويض لأولئك المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية، إلا أن هذا التعويض لا يدوم إلا36 شهر على أساس أنها المدة الكافية ليعاد دمج المستفيد في الحياة العملية من جديد ،ولا يقتصر دور هذا الجهاز على التكفل بتعويض ضحايا التسريح، والبحث لهم عن مناصب عمل جديدة، بل أنه انتقل إلى مساعدتهم من خلال تقديم القروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفق تخصصاتهم وتكوينهم العلمي والميداني، لتشكل هذه المؤسسات أداة لخلق مناصب عمل لغيرهم خاصة الشباب منهم. رغم هذا فإن هذا الجهاز كان عاجزا على خلق مناص بشغل جديدة أكثر مما كان يفقده من المناصب، وهذا ما زاد من تعقد وضعية المسرحين الذين

[1]- ريمي رياض وريمي عقبة،" **أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر**" ،(دراسة مقارنة بين الفترتين (1990- 1998 و1999-2001))، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، يومي : 15 و 16 نوفمبر , 2011 ص06.

وجدوا أنفسهم بدون دخل [1].

الفرع الثالث: الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية

أنشئت سنة 1990 في إطار جهاز الإدماج المهني للشباب الذي يهدف لتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب وهي مناصب عمل مؤقتة أنشأت الجماعات المحلية لا تتجاوز مدتها السنة بأجر الشهري لا يتعدى 2500 دج والذي لم يتغير منذ1990 ،يستفيد منها الشباب العاطلون عن العمل الذين لا يتمتعون بمؤهلات كبيرة، ويدخل سوق الشغل لأول لاسيما في المناطق المحرومة من البلاد.

الفرع الرابع: ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175131 منصب[2].

الفرع الخامس: عقود ما قبل التشغيل(PEC)

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب وتقوم الوكالة الوطنية لدعم الشباب(ANSEJ) بتسيير هذا الجهاز، والذي يخص برنامج مكافحة بطالة الشباب الذين تفوق أعمارهم 19 سنة ولا تتجاوز 35 سنة والحائزين على شهادة التعليم العالي(البكالوريا 4 +سنوات)إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين (تقني سامي) و الباحثين على منصب عمل لأول مرة، حيث يدمجون لدى الهيئات المستخدمة العمومية ويتم تعينهم في مناصب عمل ملائمة لمستوى تكوينهم .

الفرع السادس: برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة

وهو برنامج مطبق في إطار دعم تشغيل الشباب، حيث تعد المؤسسات المصغرة كيانا اقتصاديا لإنتاج السلع والخدمات التجارية، وتعتبر كأحسن شكل لتنشيط النسيج الاقتصادي المحلي بما أنها تسمح بترقية روح المبادرة

---

[1]- شيراز حايف سي حايف، دليلة بركان، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر دراسة خاصة لولاية بسكرة** ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،15-16نوفمبر 2011، ص7 .

[2]-فضيلة عاقلي،" **مداخلة بعنوان" البطالة، تعريفها وأسبابها، وآثارها الاقتصادية(سياسة التشغيل في الجزائر)** "، الملتقى الدولي حول"إستراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، 16 – 15 نوفمبر 2011 ، ص 11 ، 12 .

والمقاولة وإنشاء مناصب عمل ويوجه هذا البرنامج إلى فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم، كما يخص أيضا فئة الإطارات المسرحين و الذين يشترط عليهم توفير إسهام شخصي تحت شكل أموال خاصة متغيرة وفقا للمبلغ الاستثمار المخطط كما يساهم إضافة إلى المستثمر كل من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والبنك في تمويل مشاريع أنشاء المؤسسات المصغرة.

الفرع السابع: الوكالة الوطنية لتسيير الشغل

أنشئ هذا الجهاز سنة 2004 ويعمل على موافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل والحرفين والبناء بالمنازل وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 و 40000 دج.

الفرع الثامن: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها والمزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، منذ إنشاء الوكالة سنة 2001بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6616 مشروع بمبلغ 74397 مليار دج مما سمح بتوفير 178166 منصب شغل وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار.

وقد اتسمت السياسة الاجتماعية المعتمدة خلال التسعينات بانخفاض النفقات العمومية وانجاز أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو اقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليا نظرا لارتفاع عدد المحتجين في هذا الظرف ظهرت تحديات جديدة تتعلق بانتشار الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية وتدهور مستوى المعيشة لفئات واسعة من الأفراد في هذا السياق تداعمت الأجهزة السابقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة2001 وامتد إلى غاية 2004 وخصص لو غلاف مالي قدره 525 مليار دج قصد إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي بحيث يرتكز برنامج الإنعاش على المحاور التالية:

- مكافحة الفقر.
- إنشاء مناصب الشغل.
- التوازن الجهوي[1].

[1]-فضيلة عاقلي،مرجع سابق ،ص12-13.

المبحث الثالث :علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

عرفت الجزائر مثلها مثل العديد من الدول النامية ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن تدفقات لم تعرف رواجا إلا في السنوات الماضية بعد سنوات من انقطاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خصوصا في فترة بداية التسعينات، ونتيج للمجهودات التي بذلت من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، عرف تدفق

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تحسنا ملحوظا.

المطلب الأول :تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة(2000-2014)

بالرغم مما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات وتحقيق توازن اقتصادي ومالي، فان مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقى دون مستوى طموحات الجزائر،وإن أغلبها في مجال المحروقات.

أولا : تطور التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

- شهدت الجزائر خلال الفترة (2000-2014) إرتفاعا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم(3-2) : حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة :مليون دولار

السنوات	التدفقات الواردة	السنوات	التدفقات الواردة
2000	280.1	2008	2593.6
2001	1107.9	2009	2746.4
2002	1065	2010	2264
2003	633.7	2011	2571
2004	881.9	2012	1499
2005	1081.1	2013	1691
2006	1795.4	2014	1755.8
2007	1661.8	المجموع	23627.7

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،إحصائيات،2017/04/24.

Source: http://www.andi.dz

الشكل رقم (3-2) : منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

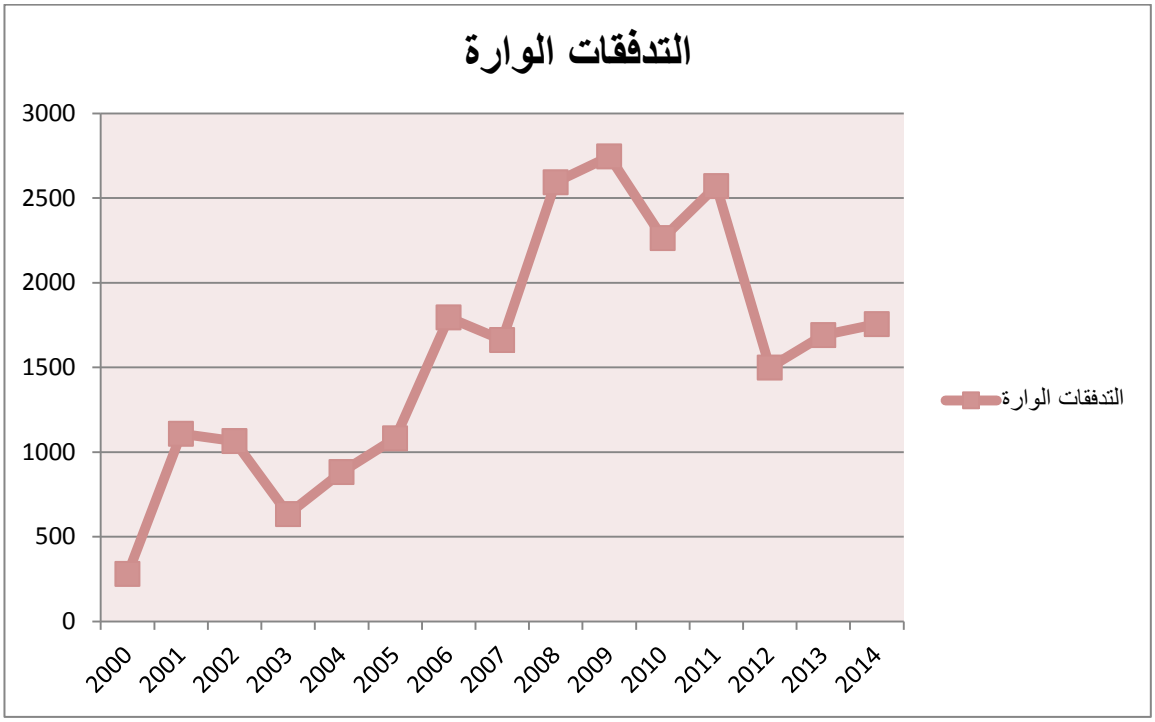

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2).

من خلال الإحصائيات أعلاه :

عرفت الفترة ما بين (2000-2014) تذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الفترة (2003-2009) عرفت تزايد مستمر لتدفق الاستثمار الأجنبي ليتجاوز عتبة المليار دولار سنويا سنة 2005 ،ليبلغ اقصى قيمة له سنة 2009 حيث بلغ 2746.4 مليون دولار.

حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض مرة أخرى من 2746.1 مليون دولار في سنة 2010 ليبلغ 2264مليون دولار ثم انخفض إلى2571 مليون دولار في سنة2011 ،وعاود الارتفاع في سنوات 2012،2013، 2014حيث بلغ على التوالي : 1499، 1755.8، 1691مليون دولار على التوالي وبصفة عامة يمكن القول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2000-2014).

المطلب الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)

بعد التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر،لابد من معرفة نصيب كل قطاع من هذا التدفق وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

حيث يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل حسب القطاعات الاقتصادية التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الجدول (3-3) : توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبالغ(مليون دج)	النسبة%	مناصب شغل	النسبة%
الزراعة	9	%1.60	5493	%0.23	619	%0.54
البناء	95	%16.84	59713	%2.54	18675	%16.4
الصناعة	324	%57.45	1613708	%68.55	63928	%56.14
الصحة	6	%1.06	13573	%0.58	2196	%1.93
النقل	19	%3.37	12405	%0.53	1635	%1.44
السياحة	10	%1.77	462619	%19.65	14080	%12.36
الخدمات	100	%1.73	97145	%4.13	11242	%9.87
الاتصالات	1	%0.18	89441	%3.80	1500	%1.32
المجموع	564	%100	2354099	%100	113879	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 2017/04/25.

Source: http://www.andi.dz

الشكل رقم(3-3) : أعمدة بيانية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2002-2014)

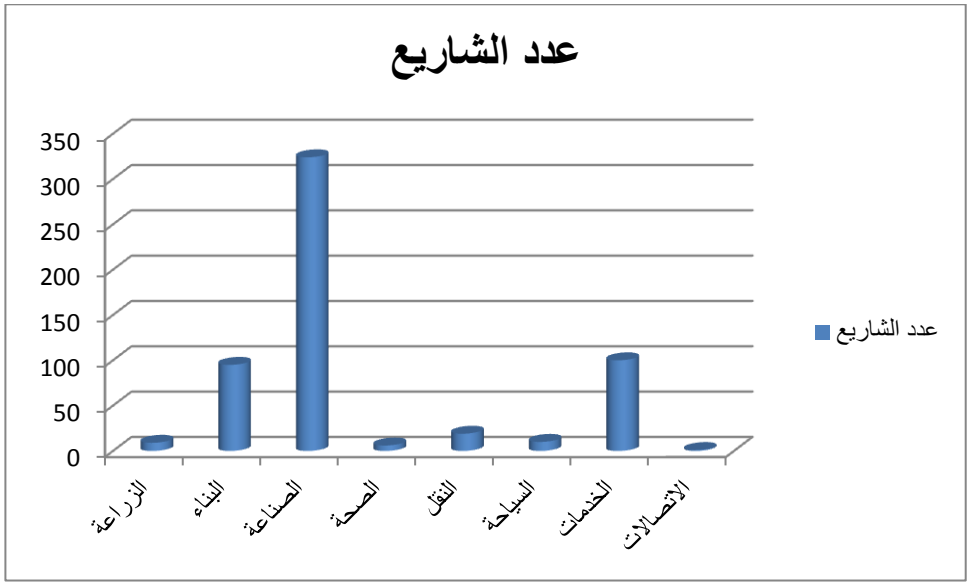

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-3).

من خلال الإحصائيات أعلاه :

1) الاستثمار في قطاع الصناعة:

يعتبر قطاع الصناعة من بين أهم القطاعات إستحواذا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة(2000-2014) حيث إحتل المرتبة الأول من حيث عدد المشاريع حيث تم التصريح ب 324 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 1613708 مليون دينار جزائري قدر بنسبة 57.45 % من إجمالي التدفقات المصرح بها، حيث وفر هذا القطاع 63928 منصب شغل بنسبة تقدرب 14.56 % .

ومن بين الصناعات التي تم الاستثمار فيها في مجال السكك الحديدية التي تتولاه المجموعة الأمريكية (جنرال موتور) وصناعة الأغذية التي عرفت انتعاشا كبيرا بدخول شركة (دانون)إلى السوق الجزائرية سنة 2002 ،ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات التقنية نجد المشروع الجزائري الألماني الإماراتي لإنتاج مركبات عسكرية من نوع فورزفائت، بالإضافة إلى مشروع مصنع السيا رات – رونو –الجزائر بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات.

2) الاستثمار في قطاع الخدمات:

احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح ب 100 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 402619 مليون دينار جزائري ،وفر هذا القطاع 11242 منصب شغل بنسبة تقدر ب 9.87 %، ويحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك.

3) الاستثمار في قطاع البناء:

احتل قطاع البناء المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح ب 95 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 59713 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر ب 2.54 % من إجمالي التدفقات المصرح بها، ووفر هذا القطاع18675 منصب شغل بنسبة تقدر ب40.16 %.

4) الاستثمار في قطاع النقل:

احتل قطاع النقل المرتبة الرابعة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح ب 19 مشروع استثماري بمبلغ قدر ب 12405 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر ب 0.63 %من إجمالي التدفقات المصرح بها، ووفر هذا القطاع 1639 منصب شغل

بنسبة تقدر ب1.41 %.

5) الاستثمار في قطاع السياحة:

بلغ عدد المشاريع المصرح بها في هذا القطاع ب 10 مشروع استثماري بمبلغ قدر ب 462619مليون دينار جزائري قدرت ب 16.65 % من إجمالي التدفقات المصرح بها، ووفر هذا القطاع 14080 منصب شغل بنسبة تقدر ب 12.36 % ومن أهم المشاريع السياحية نجد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج ومجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين سياحتين بالجزائر العاصمة.

6) الاستثمار في قطاع الفلاحة:

إستقطب قطاع الفلاحة 9 مشاريع بمبلغ 5495 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر ب0.23%من إجمالى التدفقات المصرح بها خلال الفترة (2000-2014) بالرغم من الإمكانيات المتاحة في الجزائر ويرجع هذا إلى ضعف الحوافز القانونية والمتعلقة بالمردودية، ووفر هذا القطاع 619 منصب شغل بنسبة تقدر 0.54 %.

7) الاستثمار في قطاع الصحة:

يعاني قطاع الصحة من التهميش حيث لم يستقطب سوى 6 مشاريع بمبلغ13573 مليون دينار جزائري قدرت ب 10.89 % من إجمالي التدفقات المصرح بها خلال الفترة(2002- 2014).

8) الاستثمار في قطاع الاتصالات:

حيث تم التصريح بمشروع واحد هو الشركة الكويتية تقدر قيمته 89441 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر ب 3.80 %من إجمالي التدفقات المصرح بها.

ثانيا : تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب القطاع القانوني

حيث يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل حسب القطاع القانوني التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الجدول رقم(3-4) : تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب القطاع القانوني خلال (2002-2014)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	المبالغ(مليون دج)	النسبة%	مناصب شغل	النسبة%
الخاص	57833	%98.21	5404240	%54.03	805908	%38.76
العمومي	970	%1.6	3631213	%35.01	115278	%11.98
المختلط	85	%0.14	1137418	%0.14	40995	%4.26
المجموع	58888	%100	10372871	%100	962181	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،إحصائيات،2017/04/24.

Source: http://www.andi.dz

الشكل رقم(3-4) : دائرة نسبية تبين تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب القطاع القانوني خلال (2002-2014)

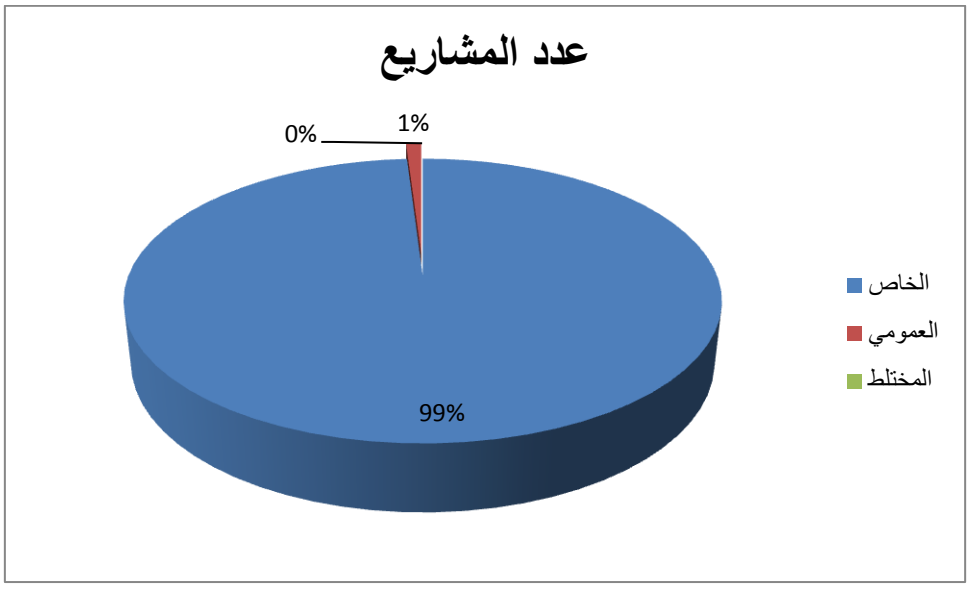

المصدر :من إعداد الطالبة، بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(3-4)

من خلال الإحصائيات أعلاه :

أن القطاع الخاص إحتل المرتبة الأول حيث استحوذ على أكبر عدد من المشاريع 57833 بمبلغ قدر ب 5604240مليون دينار جزائري بنسبة تقدر ب98.21% حيث وفر القطاع الخاص 805908 منصب شغل بنسبة تقدر ب38.76 % أما القطاع العمومي فلقد استحوذ على 970 مشروع من إجمالي الاستثمارات بمبلغ قدر ب 3631213مليون دينار جزائري بنسبة تقدر ب 1.65 %ووفر 115278 منصب شغل بنسبة تقدر ب 11.98 %.

أما القطاع المختلط بين الخاص والعمومي فلقد أستحوذ على 85 مشروع بقيمة تقدر ب 1137418 مليون دينار جزائري ووفر 40995 منصب شغل بنسب 4.26 %.

ثالثا : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع الاستثمار

حيث يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الجدول رقم(3-5) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2014)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبالغ(مليون دج)	النسبة%	مناصب شغل	النسبة%
انشاء	34539	%58.65	5428481	%52.33	516730	%53.70
توسيع	23384	%39.71	4195623	%4045	422789	%43.94
اعادة هيكلة	3	%0.01	479	%0.00	92	%0.01
اعادة تأهيل	830	%1.41	233979	%2.26	11102	%1.15
اعادة تأهيل وتوسيع	132	%0.22	514310	%4.96	11468	%1.19
المجموع	58888	%100	10372871	%100	962181	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،2017/04/29.

Source: http://www.andi.dz

الشكل رقم(3-5) : أعمدة بيانية تبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2014)

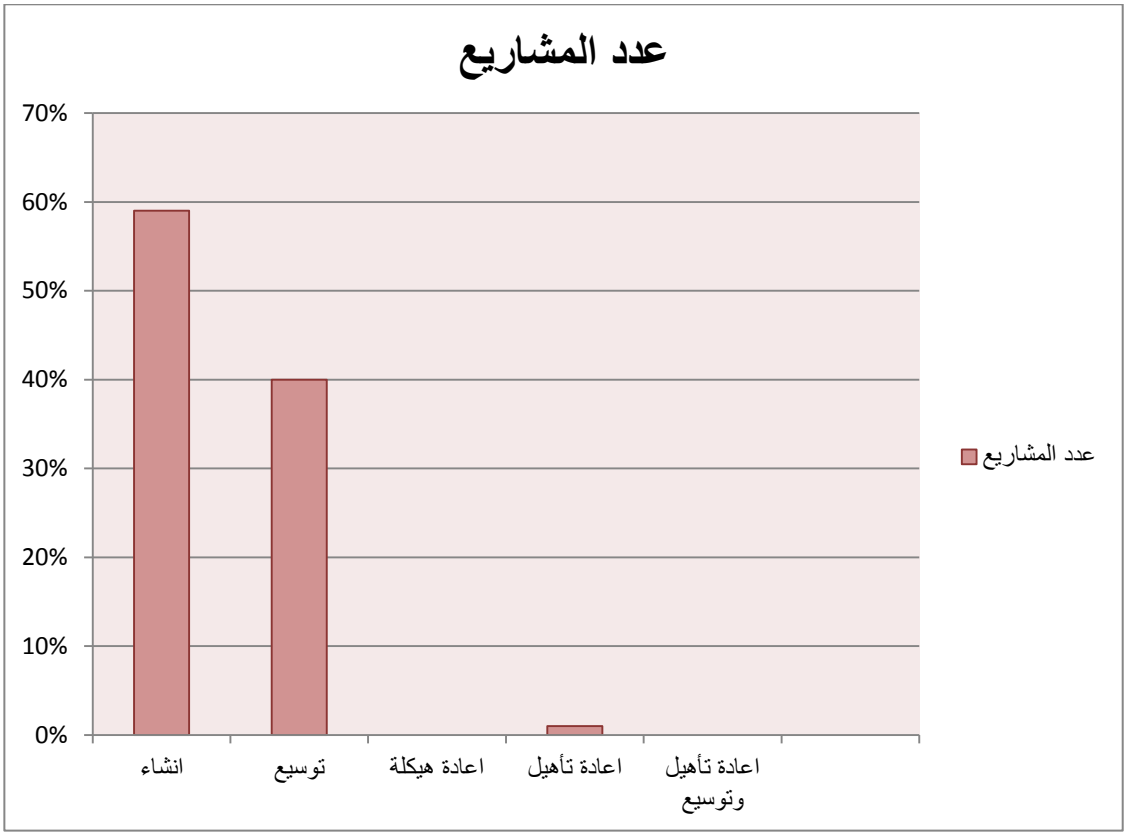

المصدر :من إعداد الطالبة، بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(3-5)

نلاحظ من الإحصائيات أعلاه :

أنه تم تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار حيث تم توزيع 34539 مشروع على القطاع الإنشاء بقيمة تقدر ب 5996367 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر ب 58.65 %، ويليه استثمار التوسع الذي احتل المرتبة الثانية حيث إستحوذ على 23384 مشروع بمبلغ إجمالي قدر ب 4195623 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر ب 40.45% .

أما إعادة تأهيل وإعادة تأهيل وتوسيع، فلقد إستحوذا على830-132 مشروع على التوالي بمبلغ إجمالي يقدر 233979، 514310، بنسبة تقدر ب2.26 %، 4.96 %على التوالي .

أما إعادة الهيكلة فلقد إستحوذ على 3 مشاريع فقط بمبلغ قدر ب 479 بنسبة تقدر 0.00

المطلب الثالث : تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2014)

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دول أجنبية أو عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة ،إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل شركات متعددة الجنسيات خاصة في قطاع المحروقاتMNE .والجدول التالي يوضح مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2002-2014) .

الفرع الأول : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2002-2014)

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا عربية أو أجنبية[1] ،رغم تباين أحجاهما من منطقة إلى أخرى والجدول يوضح أهم الدول المستثمرة .

[1]-لوعيل بلال،" **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995-2007**"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 04 ، ديسمبر 2008 ، ص137.

الجدول رقم(3-6) : توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة(2002-2014)

المناطق	عدد المشاريع	المبلغ "بالمليون دينار جزائري"	مناصب الشغل
-أوربا من بينها الاتحاد الأوربي	316 238	839295 519485	66306 33175
- آسيا	53	115219	7230
- أمريكا	10	63171	2933
- الدول العربية	171	1243455	35060
- استراليا	1	2974	264
- متعددة الجنسيات	13	89985	2086
المجموع	564	234099	113879

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،إحصائيات،2017/04/29.

Source: http://www.andi.dz

الشكل رقم(3-6) :أعمدة بيانية لتقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2002-2014).

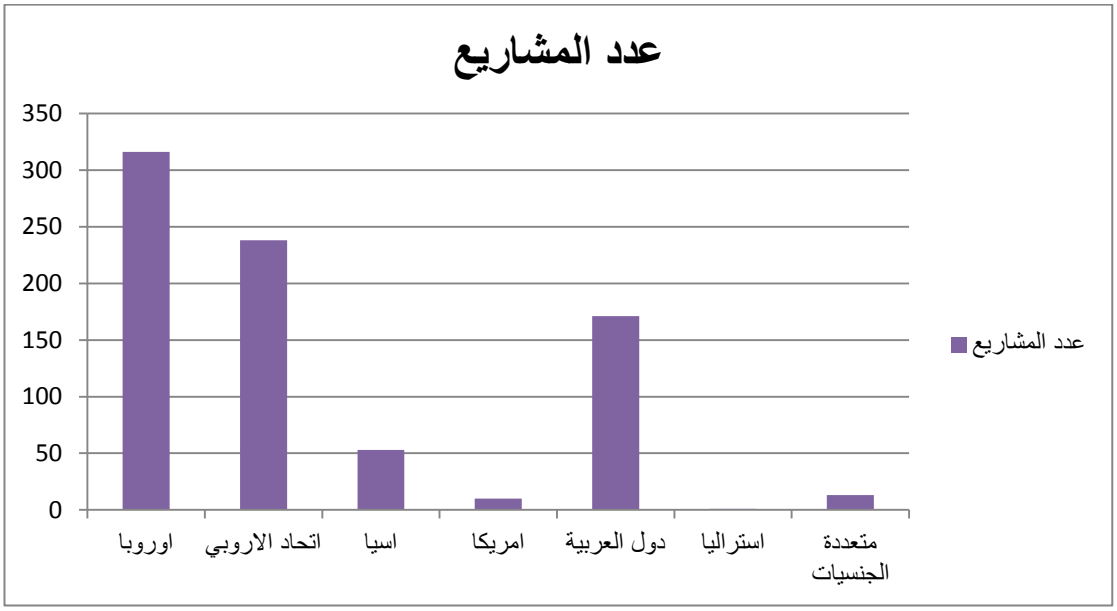

المصدر : من إعداد الطالبة، باعتماد على معطيات الجدول رقم (3-6).

من خلال الإحصائيات أعلاه :

يتضح لنا أن أوربا والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية أبرز الدول المستثمرة في الجزائر من خلال مشروعات الشراكة، فالبنسبة لدول الأوربية جاءت في الصدارة من حيث المشاريع المنجزة والتي مثلت حوالي نصف العدد الإجمالي للمشاريع وتعتبر فرنسا واسبانيا وايطاليا أهم البلدان المستثمرة في الجزائر وفي قطاعات متعددة كالمحروقات، الصناعات الغذائية وغيرها، ثم تأتي الدول العربية كثاني مستثمر في الجزائر،ومن أهم الدول العربية :مصر،قطر،الكويت،الإمارات العربية المتحدة، الأردن، والسعودية وتوزعت استثماراتها على قطاعات الخدمات (خاصة الاتصالات)والبناء والصناعة(صناعة الحديد) وتليها آسيا في المرتبة الثالثة وقامت بها كل من الصين واليابان، اندونيسيا، ماليزيا وكوريا الجنوبية ومست قطاعات متعددة كالمحروقات والبناء والأشغال العمومية وتكنولوجيا المعلومات أما المشاريع المتبقية فكانت موزعة على كل من الشركات متعددة الجنسيات 13 مشروعا وأمريكا 10 مشاريع وأفريقيا واستراليا بمشروع واحد لكل منهما، وكانت أغلبها قطاع المحروقات.

-كما يتضح أن المشاريع الأوربية هي التي وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل حيث قدرت ب66306 منصب عمل تليها المشاريع المستثمرة من الدول العربية وقدرت ب 35060 منصب عمل، وأمريكا ب 2933 منصب

عمل، أما المشاريع من مختلف الجنسيات واستراليا وقدرت مناصب شغل ضئيلة جدا قدرت ب 2086264 ,منصب عمل على التوالي.

الفرع الثاني : عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة(2002-2014)

سنحاول إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل مقارنة بالمشاريع الاستثمارية المحلية حيث يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

جدول رقم(3-7) :عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة(2002-2014)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ "ب المليون دج"	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الاستثمار المحلي	58324	%99	8018771	%77	848302	%88
الاستثمار الاجنبي المباشر	564	%1	2354099	%23	113879	%12
المجموع	58888	%100	1037281	100 %	962181	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،إحصائيات،2017/04/24.

Source: http://www.andi.dz

الشكل رقم(3-7) :دائرة نسبية تبين العمالة المتوفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية في الجزائر خلال الفترة(2002-2014)

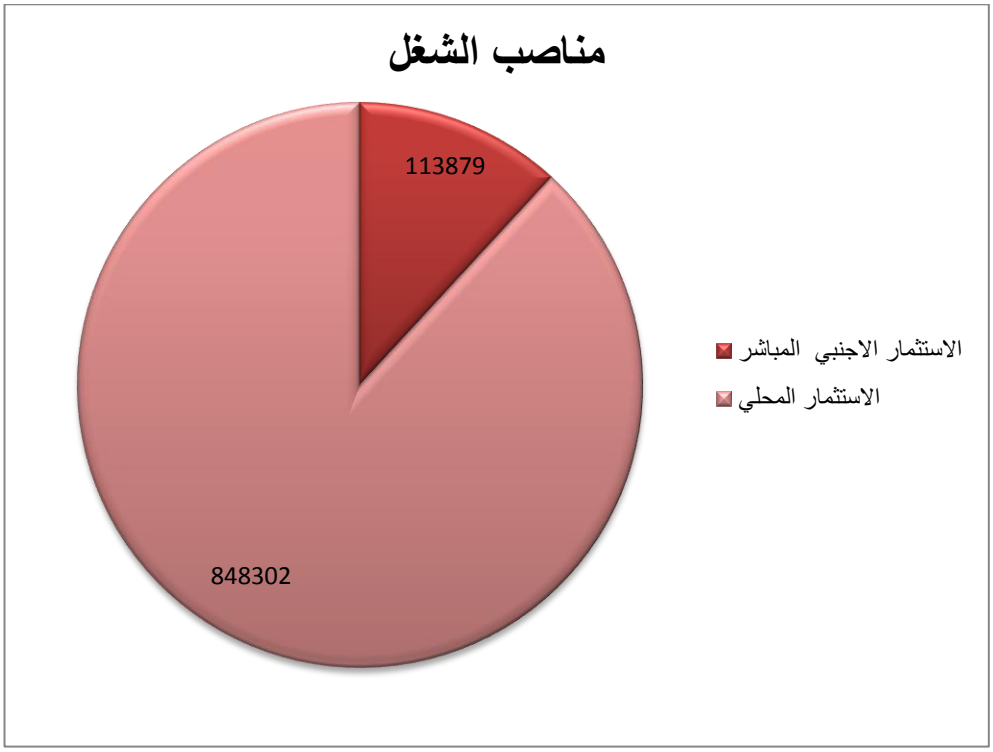

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-7).

من خلال الإحصائيات أعلاه:

نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل بالجزائر تبقى محدودة، حيث بلغ العدد الإجمالي من العمال المشغلين ضمن إطار الاستثمارات الأجنبية المصرح بها في الجزائر نحو 113879 عامل خلال الفترة (2002-2014) هذا من إجمالي 962181 منصب شغل محقق خلال الفترة (2002-2014)أي بمعدل 12% فقط من الإجمالي، إلا أن هذه النسبة قد تبدو معقولة إذ ما قورنت بعدد المشاريع الأجنبية المباشرة المصرحة خلال هذه الفترة و التي تصل إلى1%، إلا أن الملاحظ بأن للاستثمار الأجنبي المباشر إمكانيات كبيرة في توفير الأحجام المرغوب فيها من مناصب العمل في الجزائر، إذ أن نسبة 1% من إجمالي المشروعات الاستثمارية وفرت ما نسبته 12% من مجموع مناصب العمل، فإذا تم تصور ارتفاع عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية إلى نسبة أكثر من 1% من مجموع الاستثمارات القائمة فإن ذلك قد يرفع من مساهمتها في

توفير مناصب شغل التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات ،لذلك كان منطقيا أن تكثف السلطات المعنية الجهود أكثر من اجل تحسين بيئة الاستثمار وتهيئتها من اجل استقطاب وجلب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

خلاصة:

نستخلص من خلال هذا الفصل بأنه لا تزال الجزائر تواصل جهودها من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية ،بالنظر إلى الآثار التي يخلقها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها لعلى أهم أثر لهذا النوع من الاستثمار ،يتمثل في خلق فرص عمل فالجزائر وغيرها من الدول الأخرى تسعى إلى تشجيع وتطوير البيئة الاستثمارية.

لذا بادرت باتخاذ الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين والإعفاءات والضمانات للمستثمرين بغية توفير البيئة الملائمة لجلب أكبر عدد ممكن من المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي من شأنها المساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل.

ولكن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الجرائرية كإستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،إلا أنه يظل دون مستوى طموحات وقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

الخلاصة العامة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام العديد من الدول باعتباره أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقي ،إذ يعتبر مصدر تمويلي دولي تحاول العديد من الدول النامية جذبه، والجزائر كغيرها من الدول النامية سعت لاستقطاب العديد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري بها بإصدار العديد من التشريعات التي تتميز بحزمة من الحوافز والضمانات ترمي إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور فعال في نقل التكنولوجيات الحديثة وتحديث الصناعات المحلية وزيادة القدرة التصديرية للدولة وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن إسهامه في توفير مناصب شغل، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي.

I. نتائج اختبار الفرضيات:

لقد وضعنا في بداية البحث ثلاثة فرضيات أساسية، وفي إطار معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج ذات الصلة باختبار صحة الفرضيات والمتمثلة فيمايلي:

-**الفرضية الأولى** : وهي مؤكدة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية، وله مكانة خاصة لتطوير إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ،وذلك عن طريق رفع الإنتاجية وتشغيل الأيدي العاملة.

-**الفرضية الثانية** : وهي مؤكدة، تعتبر البطالة ظاهرة وواقع معقد وتحمل في طياتها عدة آثارها سلبية تنعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وان استمرارها وعدم الاهتمام بها يزيد من حدتها، مما ينجز عنها تبعات خطيرة في المجتمع.

-**الفرضية الثالثة** : وهي مؤكدة، تمتلك الجزائر مؤهلات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر،إلا أن هذا الاستثمار لايزال يهتم بالقطاع النفطي وله مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة.

II. نتائج البحث:

لقد قادنا هذا العمل للوصول إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

-تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر،وهي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه وتشجيعه.

-يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة، إذ بواسطته يمكن تحقيق فرص العمالة.

-إهتمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بقطاع المحروقات تجاهلها للقطاعات الأخرى.

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي.

-يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأكبر جذبا للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

-تعتبر البطالة إحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى أغلب دول العالم لمعالجتها والتخفيف من حدة الآثار الناجمة عنها، والتي هي عبارة عن حالة وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين عليه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال الفترة زمنية معينة.

-عدم تعليق آمال كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة بشكل كبير، لذا وجب تفعيل وتنشيط البرامج الخاصة بالتشغيل للحد من ظاهرة البطالة.

- رغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته هي خلق فرص العمل جد ضئيلة.

III. التوصيات :

بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها وبغرض الحد من النقائص المسجلة على مستوى الاقتصاد المحلي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر،إرتأينا أن نقترح التوصيات التالية:

-يجب الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون تحملها تكلفة كبيرة.

-التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر عن طريق ممثلين الدبلوماسية الجزائرية بالخارج.

-مواصلة دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتحسين مناخ الاستثمار وزيادة ثقة المستثمرين الأجانب.

-إتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية والرشوة وكثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها التي تقل وتحد من فرص الاستثمار.

-تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية كثيفة العمالة خصوصا في القطاعات ذات الميزة النسبية والخدمات، والصناعة بغية خلق المزيد من فرص العمل ومحاربة البطالة خصوصا في ظل تنامي القوة العاملة.

-تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية وإنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.

IV. آفاق البحث:

لا يتوقف الموضوع عند هذا الحد، باعتبار أن هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة ،ويمكن أن تشكل مواضيع، ولهذا نقترح على الباحثين الراغبين في معالجة نفس الموضوع التطرق إلى الجوانب التالية:

-أثر البطالة على الاستثمارات الأجنبية خاصة بوضع نموذج قياسي يوضح فيه هذا الأثر.

-العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في ظل انفتاح الاقتصاد العالمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع بالغة العربية :

I. الكتب:

1) إبراهيم متولي حسن المغربي،"**دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة**" ، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2011 .

2) أبو السعود محمد فوزي ، **مقدمة في الإقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004.

3) أبو شرار علي عبد الفتاح ،"**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**",دار المسيرة ,عمان ,الطبعة الأولى 2007 ,

4) أبو قحف عبد السلام ," **اقتصاديات الاستثمار الدولي**" ,المكتب العربي الحديث ,الإسكندرية ,الطبعة الثانية1991.

5) أبو قحف عبد السلام, " **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**" ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2003.

6) أبو قحف عبد السلام ," **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية** ", مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2001.

7) أبو قحف عبدالسلام،"**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية،2003.

8) أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004 .

9) بن شهرة مدني،"**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية**"، دار الحامد، الأردن ، 2009.

10) بن شهرة مدني،"**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**"، دار الحامد، الأردن،2008.

11) الجوزي جميلة ،"**أسس الاقتصاد الدولي" النظريات و الممارسات**"، دار أسامة،الجزائر 2013.

12) حسب الله محمد أميرة، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر**"، الدار الجامعية ، مصر، 2005.

13) حسن فليح خلف ," **التمويل الدولي ,مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع**" ,عمان 2004.

14) حسين عمر،" **المدخل الى دراسة علم الاقتصاد : الاستثمار و العولمة**"، دار الكتاب الحديث للنشرو التوزيع، مصر،2000.

15) دادي ناصر عدون ، العايب عبد الرحمان،"**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010.

16) رمزي زكي،" **الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مطابع الرسالة، الكويت،1997.

17) الزواوي خالد ،"**البطالة في الوطن العربي** "**المشكلة والحل**"، مجموعة النيل العربية، مصر،2004.

18) سلمان مصطفى ،"**مبادئ الإقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

19) السمان محمد مروان ،وآخرون،"**مبادئ التحليل الاقتصادي** " **الجزئي والكلي**"، دار الثقافة،الأردن ، 2009.

20) صدقة عمر هاشم محمد ،"**ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**"،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

21) طاهر مرسي عطية،" **إدارة الأعمال الدولية**"، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 2001.

22) طوروس وديع ،"**الاقتصاد الكلي**"، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، 2010.

23) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري , "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**" ,دارو مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ,الطبعة الاولى , عمان ,2013.

24) عبد القادر عطية محمد عبد القادر، مقلد رمضان محمد أحمد،"**النظرية الاقتصادية الكلية**" ، بدون ذكر دار النشر، مصر، 2004.

25) عبد الكريم كاكي ،"**الاستثمار الاجنبي المباشر و التنافسية الدولية**"، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت،2013.

26) عبد المجيد عبد المطلب،" **العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها وتداعياتها** " ،الدار الجامعية الاسكندارية (مصر) ، 2006.

27) عبد الوهاب علي نجا، "**مشكلة االبطالة وأثر البرامج الإصلاح الإقتصادي عليها**"، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، مصر ،2005.

28) العبيدي محمد فاضل ،" **البيئة الاستثمارية** "،مكتبة المجتمع العربي، الأردن،2012.

29) قبلان فريد احمد ،"**الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات" د راسة مقارنة**" (كوريا–الجنوبية–ماليزيا–المكسيك– مصر–الاردن– تونس–البحرين)،الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.

30) قدي عبد المجيد ،"**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية وتقييمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003.

31) قربوع عليوش كمال ،" **قانون الاستثمارات في الجزائر**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1999 .

32) ماجد أحمد عطا الله،"**إدارة الاستثمار**"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2010 .

33) محمد السيد السريتي، علي عبد الوهاب نجا،"**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2008 .

34) محمد دويدار، "**محاضرات في الاقتصاد الدولي**"، مؤسسة الثقافة . الجامعية، بدون سنة.

35) محمد علي الليثي، وآخرون، "**مقدمة في الإقتصاد الكلي**"، دار الجامعية، مصر ،1997.

36) منصوري الزين ،" **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**"، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن عمان،2012.

37) موسى الحلو بخاري ،"**سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية** "،مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع بيروت– لبنان،2010.

38) نزيه مبروك عبد المقصود،" **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** "، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، 2008.

39) هيثم الزغبي،حسن أبو الزيت،"**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الفكر، الأردن، 2000.

40) الوزني خالد وصفي وأحمد حسين الرفاعي،" **مبادئ الإقتصاد الكلي بين نظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة ،2002.

41) يسرى عبد الرحمان،" **النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية**"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2004.

II. الرسائل والأطروحات

1) إيمان مودع،" **أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**" ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير(غير منشورة)،قسم العلوم المالية والمصرفية، تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك الأردن،2010.

2) بقاط حنان،"**نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ1994**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2006.

3) بن سمينة دلال، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)** "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012- 2013.

4) بن ياني مراد ،"**سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر**") ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011-2012.

5) دحماني محمد،"**إشكالية_التشغيل في الجزائر محاولة تحليل**"، مذكرة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزئر،2012-2013 .

6) ساعد بوراوي،"**الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر-تونس-المغرب)** "، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية ،فرع إقتصاد دولي(غير منشورة) ، جامعة باتنة.

7) طابوش مولود، "**أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل إقتصادي، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2006.

8) فارس فضيل ،" **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائرو مصرو المملكة العربية السعودية**" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)،قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

9) فيصل حبيب حافظ ، "**دور الإستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية**" ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية ، فرع إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر، 2005

10) محمد سارة ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة اورا سكوم**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص قانون الاعمال(غير منشورة) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة قسنطينة، 2009-2010 .

11) منصوري الزين ، "**آليات التشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتمويل والتنمية الاقتصادية**" ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ، تخصص : مالية ونقود، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ص95.

12) ناجي بن حسين،"**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2006-2007.

III. الملتقيات :

1) بن عيشي عمار وبن إبراهيم الغالي،" **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال 1990-2010**،" الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، الجزائر ، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011 .

2) ريمي رياض وريمي عقبة،" **أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر**" ،(دراسة مقارنة بين الفترتين (1990- 1998 و1999-2001))، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، يومي : 15و 16 نوفمبر, 2011 .

3) زنيني فريدة ، نوال شيشة، **الآثار الاقتصادية للبطالة**، بدون ذكر عنوان الملتقى، المركز الجامعي خميس مليانة ،بدون ذكر تاريخ الملتقى.

4) شيراز حايف سي حايف، دليلة بركان، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر دراسة خاصة لولاية بسكرة** ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،15-16نوفمبر 2011.

5) عبد الرحمن صبري ،"**الإتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار**"،ورقة عمل مقدمة في ندوة ، تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربيالاردن،1997.

6) غالم عبد الله، فيشوش حمزة،" **إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر(المساهمات وأوجه القصور)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، يومي 15 و 16نوفمبر, 2011 .

7) فضيلة عاقلي،" **مداخلة بعنوان" البطالة، تعريفها وأسبابها، وآثارها الاقتصادية(سياسة التشغيل في الجزائر)** "، الملتقى الدولي حول"إستراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، 16 – 15 نوفمبر 2011

8) محمد قويدري،"**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**" ، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف(الجزائر) ، أيام 18 / 17 افريل2006 .

9) مرداوي كمال ، " **الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة**"، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، قسنطينة، 03-07 نوفمبر 2004 .

10) نجاة مسمش ,فريد بن عبيد،" **البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي و الآثار السلبية لها**" ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبرالاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011 .

IV. المجلات :

1) بلال لوعيل ،" **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995-2007**"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 04 ، ديسمبر 2008 .

2) بودرامة مصطفى ،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**" ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 09 ، 2009 .

تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي الأردن،1997

3) حدة رايس، مروة كرامة ،" **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد12 ،2012.

4) دادن عبد الغني ، محمد عبد الرحمان بن طجين ، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10 ،2012 .

5) زغدار أحمد ،"**الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**"، مجلة الباحث، العدد3 ، 2004 ص160 .

6) وصاف سعيد، محمد قويدري ،" **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08،2008.

V. **التقارير :**

1) الديوان الوطني للإحصاءات(ONS) .

2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(Andi).

VI. **المراسيم:**

1) المرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 1990/12/22 ,المتضمن المصادقة على اتفاقية " **تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي**" الموقعة 1990/07/23 , **الجريدة الرسمية** رقم06 .

2) المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في24-09-2001،" **المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها**"، الجريدة الرسمية، العدد 55 ، الصادر في 26-09-2001 المادة (01) .

3) المرسوم التنفيذي رقم 12-146 المؤرخ في 28 مارس 2012 المعدل والمتم للمرسوم التنفيذي ، 94-288 **الجريدة الرسمية**2012/19.

قائمة المراجع بالغة الاجنبية :

I. Les ouvares :

1) karim khaddouj ,**l'impact des investissements directs étrangers (IDE) sur la croissanse** , viiéme journées internationales d'études jean monnet , faculté des sciences juridiques, economiques et sociales, université mohammed v souissi, rabat, maroc, mercredi 4 et juin, 2008.

II. Site web :

1) http//:Www.Ons.Dz.

2) http//: Www. Andi.Dz.